

PROVISIONAL

A/42/PV.75
2 December 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي : السيد ماتوس بروينكا (نائب الرئيس) (البرتغال)
 ثم : السيد فلورين (الرئيس) (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٣] (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا
- (ج) تقارير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (هـ) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماتوس بروينكا
(البرتغال) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/42/22 و A/42/22/Add.1)
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرمذ توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/42/45)
- (ج) تقارير الأمين العام (A/42/659 و A/42/691 و A/42/710)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/42/765)
- (هـ) مشاريع القرارات (A/42/L.26 و Corr.1 و A/42/L.27 و Corr.1 و A/42/ L.28 و Corr.1 و A/42/L.29 و Corr.1 و A/42/L.30 و Corr.1 و A/42/L.31 و A/42/L.32 و A/42/L.36)

السيد النصر (قطر) : إن سياسة بلادي المعلنة تقوم على رفض الفصل العنصري رفضا باتا ، وعلى المطالبة بوضع حد لانكار صفة المواطن على غالبية سكان جنوب افريقيا وحرمان تلك الغالبية من الحقوق السياسية وقصر تلك الحقوق على أقلية طارئة استوطنت البلاد في ظل الظاهرة الاستعمارية البغيضة التي يعتبر نظام بريتوريا آخر معقل لها في القارة الافريقية . واننا لنعجب من نظام حكم يقوم على أساس احتكار السلطة السياسية من جانب أقلية لا تتجاوز ١٥ في المائة من مجموع السكان وحرمان الغالبية العظمى من حق التمثيل في أجهزة الحكم المختلفة وابقائهم في وضع غير آدمي يتعرضون فيه للبطش والتنكيل ويظلون محرومين من المشاركة في حكم بلادهم وخاضعين لأشكال من القيود على حرياتهم والانتقاص من حقوقهم بصورة لا يوجد لها مثيل في عصرنا في بلد آخر من بلدان العالم . إن حكام بريتوريا يخطئون حين يعتقدون أن بوسعهم السير بصورة معاكسة لتيار التاريخ وذلك بحرمان الغالبية العظمى من حقوقها . إن تغليب عنصر واحد من سكان البلاد على سائر العناصر أمر لا يمكن أن يستمر ومصيره الحتمي الى الزوال .

لا يزال نظام بريتوريا العنصري يتحدى قرارات الأمم المتحدة منذ أن وضع بنسـد الفصل العنصري في جدول أعمال الجمعية العامة ومنذ أن بدأ مجلس الأمن في نظر هذا الموضوع وإصدار قراراته فيه ، أي منذ سنة ١٩٦٠ . وقد تكررت قرارات الجمعية العامة دورة بعد دورة ، فضلا عن قرارات مجلس الأمن المتعاقبة حتى يومنا هذا ، غير أنها ظلت بغير تنفيذ كامل وذلك لعدم جدية المجتمع الدولي في مواجهة النظام العنصري وعدم فرض الجزاءات الالزامية عليه لإجباره على الانصياع لإرادة المجتمع الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

ونذهب أبعد من ذلك فنقول إن تجاهل النظام العنصري لإرادة المجتمع الدولي المتمثلة بقرارات المنظمات الدولية ، كما سبق وذكرت ، وضربه عرض الحائط ، خاصة ، بقرارات مجلس الأمن الالزامية ، لا يعود إلى تعنت وعناد ذلك النظام فحسب ، بل وإلى التشجيع الذي يلقاه من العون والتعاون وسياسات الغموض والنس التي تسير عليها بعض الدول في مواقفها منه ، فتفتح بذلك شفرات في أية جبهة يسعى المجتمع الدولي إلى مواجهة ذلك النظام بها لرده عن غيِّه والسعي إلى إنهاء سياسة الفصل العنصري . لكن يستنتج من التطورات الأخيرة التي تعتبر بمثابة بصيص من النور في الظلام الدامس الذي تجد جنوب افريقيا نفسها غارقة فيه أن بعض تلك الدول التي كانت تتردد في اتخاذ موقف حاسم من التفرقة العنصرية قد سنت تشريعات وطنية في بلادها لمناهضة الفصل العنصري مما يبشر بأن العالم كله قد عقد العزم على مواجهة النظام العنصري في جنوب افريقيا . واننا لنأمل أن تثمر هذه الخطوات المقترحة وأن تساهم في دعم شعب جنوب افريقيا في مواصلة نضاله المستمر إلى حين انصياع نظام بريتوريا لإرادة المجتمع الدولي الواضحة المعلنة .

لا تزال اسرائيل على رأس قائمة الدول التي تتعاون مع جنوب افريقيا متجاهلة قرارات الأمم المتحدة جملة وتفصيلا . ولا تزال تتعاون مع هذا النظام العنصري في كل المجالات ، ولا نتوقع تغييرا في هذا الموقف ، فالتعاون يتم بين نظامين عنصريين يدينان بنفس الفلسفة ويدركان ترابط مصيرى نظاميهما .

إن بلادي تعلن مجددا تضامنها مع سائر دول العالم التي تتضافر جهودها على مناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وهي في وقوفها وقفة حازمة ضد الفصل العنصري ، انما تمثل الخط السياسي العربي الواضح الذي يضع تعاون وتعاضد الامة العربية مع القارة الافريقية في الدرجة الاولى من الهمية . وقد عبرت عن ذلك أخيرا قمة عمان المنعقدة هذا الشهر ، كما أن البيان الختامي لمؤتمر القمة ذاك شجب مرة أخرى بكل شدة سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام بريتوريا والتي يجب أن تبذل منظمنا كل الجهود الممكنة من أجل حمل ذلك النظام على العدول عنها .

إن بلادي وهي تؤكد وقوفها الحازم في وجه النظام العنصري ، لتتطلع الى أن تتغلب الأمم المتحدة على محنتها وذلك بتنفيذ قراراتها التي تجد التحدي المتواصل من جانب النظامين العنصريين في تل أبيب وبريتوريا .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الفصل

العنصري ، نظام التفارقة العنصرية الذي وضع كمبدأ من مبادئ الحكم ، يمثل بفلسفته وممارساته جريمة ضد البشرية ، على حد التعبير المستخدم في الأمم المتحدة .

وبالنسبة لكل انسان ذي ضمير قادر على التفكير ، فان سياسة الفصل العنصري وممارساته رفض صريح مطلق لجميع القيم والمبادئ والمعايير التي تقوم عليها العلاقات فيما بين المجتمعات وفيما بين الدول في عالمنا المعاصر .

هل هناك أي طريقة أخرى لوصف نظام يقوم نشاطه اليومي على الصعيدين المحلي والدولي على انتهاك متعمد للمبادئ الاساسية كاحترام سلامة الانسان وكرامته ، وحماية حقوق الانسان والنهوض بها ، وتقرير المصير للشعوب ، وحسن الجوار والتعايش السلمي بين الدول والشعوب ؟ ليس هناك أدنى شك في أن هذا النظام نظام سياسي عفا عليه الزمن يرمي بعناده وحقاقته الى إدامة أبشع حالة يعيشها العنصر الغالب في شعبه عن طريق القهر والاضطهاد ، مع إراقة الدماء في أغلب الأحيان ، والذي لم تكن جريرته إلا أنه أسود البشرة يتوق الى العيش في سلم ومساواة في مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

وإذ لم تكتف حكومة الأقلية في جنوب افريقيا بالاضهاد العنصري داخل جنوب افريقيا ، فهي تعتقد أن باستطاعتها تحويل الانتباه عنها وكسب الوقت عن طريق فرض أوامرها العنصرية على شعب ناميبيا الذي حالت دون حصوله على الاستقلال بمعارضتها لحقه في تقرير المصير لما يربو على ٤٠ سنة حتى الآن . وعلى الصعيد الخارجي ، انتقص نظام برييتوريا من مبدأ الجوار بالفعل بتكرار أعمال العدوان والغزو ومحاولاته زعزعة الاستقرار في دول خط المواجهة عن طريق أعمال التخريب العسكري والاقتصادي .

إن هذه الاعمال ، التي تتنافس مع القانون والمنطق ، إنما تشكل تحدياً للإنسانية كلها ، وتؤثر في الجزء الجنوبي كله من القارة الأفريقية ، ومن ثم فهي تهدد السلم والأمن الدوليين تهديداً جسيماً .

ولهذا السبب أجمع المجتمع الدولي ، بجميع عناصره ، من دول ، ومنظمات حكومية دولية ، ومنظمات غير حكومية ، على إدانة سياسة الفصل العنصري وممارساتها . ومكنت التعبئة العامة التي تلت هذه الإدانة ، والتي تحققت بدافع من الأمم المتحدة وبارشادها ، من كشف جميع مظاهر هذا الشر . والهدف هو الإزالة الكاملة للفصل العنصري ، لكي يحل محله مجتمع غير عنصري ، قائم على المساواة وديمقراطي ، يستند إلى حق تقرير المصير ومبدأ حكم الأغلبية ، من خلال الممارسة الكاملة والحررة لحق جميع البالغين في التصويت في دولة جنوب أفريقيا المتحدة وغير المجزأة .

بيد أن رد فعل بريتوريا لهذه النداءات المتكررة من جانب الأمم المتحدة اتسم حتى الآن بالازدراء والغطرمة من حيث أن النظام ضاعف قمع الداخلي وحسن طرائق القمع ، وعزز قبضته للسيطرة على إقليم ناميبيا الدولي وضاعف من هجماته العسكرية على البلدان المجاورة . أما ما نشاهده في البلد من انتخابات زائفة أجرتها المجتمعات العنصرية ، وما يسمى بالإصلاحات وعمليات إطلاق سراح السجناء السياسيين التي جرت على نحو انتقائي وبطريقة مشروطة ، فلا تمثل إلا مزيداً من التحدي للمجتمع الدولي ، لأنها ليست سوى محاولات مبدولة لكي تظهر حكومة جنوب أفريقيا العنصرية فسي مظهر محترم دون المساس ، في الوقت نفسه ، بالدعامات التي يستند إليها الفصل العنصري .

والحقيقة هي أن حكومة جنوب أفريقيا لم تشعر أبداً بأنها مهددة بجزاءات دولية جدية ، بل بالعكس ، شعرت الحكومة العنصرية دائماً بالطمأنينة إلى الأفلات دائماً من العقوبة ، إذ أن الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة والمكلف بحفظ السلم والأمن الدوليين ، ما زال غير قادر على تنفيذ عملية قسرية فعالة كالممنوم عليها في الفصل السابع من الميثاق . وأقصد بذلك طبعاً فرض جزاءات إلزامية شاملة .

إن الوسيلة السلمية الوحيدة المتاحة لنا الآن هي مضاعفة الضغط الدولي على نظام بريتوريا العنصري . وهكذا ، يمكن أن تطلب الجمعية الى أعضائها أولا ، أن يعملوا على أن تكون الجزاءات ضد جنوب افريقيا كاملة ، وذلك بالتطبيق الصارم للجزاءات الحالية وإقرار جزاءات طوعية جديدة ، وثانيا ، أن تزيد عدد الحركات المناهضة للفصل العنصري التي يمكن أن تؤثر بشكل فعال على جنوب افريقيا ذاتها .

ويتضمن تقرير اللجنة الخاصة لمكافحة الفصل العنصري ، المقدم اليها في الوثيقة A/42/22 ، اقتراحات وتوصيات مفيدة للغاية ، لاقت تأييدنا ، وينبغي أن تلقى تأييد الجمعية العامة دون أية معوية . وأقصد بالتحديد التوصية الواردة في الفقرة ١٥٠ (م) من التقرير ، فهي جديرة بالاهتمام إذ أنها تقترح إعداد دراسة عن التدابير الوطنية التي اعتمدها الدول وأشرها في النضال ضد الفصل العنصري .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر بإيجاز عددا من أهم التدابير التي اتخذتها السنغال في هذا الميدان . وينبغي أولا ملاحظة أن السنغال من البلدان الافريقية الملتزمة تماما بالدفاع عن قضية تحرير افريقيا ، واحترام الكرامة الانسانية ، ولا تربطها بحكومة بريتوريا العنصرية أية علاقات بأي حال من الاحوال ، وكانت في مقدمة البلدان التي وقّعت وصدقت على جميع الاتفاقيات الدولية التي ترمي الى القضاء على الفصل العنصري ، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لمكافحة الفصل العنصري في الرياضة ، والتي صدقنا عليها في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ . وبمففة عامة ، يجري تنظيم أنشطة السنغال المناهضة للفصل العنصري حول برنامج متعدد الواجه لمساعدة سكان جنوب افريقيا وناميبيا والتضامن معهم ، وينظم حملة موجهة لإعلام الرأي العام في السنغال والعالم كله بالحالة في جنوب افريقيا . ونذكر من أعمال التضامن ، أننا رحبنا في داكار ، منذ السنوات الاولى لاستقلال بلدنا ، بمكاتب حركات التحرير التابعة لجنوب افريقيا وقدمنا لممثلي تلك الحركات المساعدة والدعم الدبلوماسيين المطلوبين ودرّبنا مواطني جنوب افريقيا في مجالات عديدة ، وعلى مختلف المستويات ، ومنحناهم مئة اللاجئين ، وقدمنا المعونة المادية والمالية لسكان جنوب افريقيا بما في ذلك ،

مثلا ، انشاء صندوق التضامن الوطني لافريقيا الجنوبية ، وقد بدأ بجمع رأسمال قدره ٢٥ مليون من فرنكات الاتحاد الافريقي . ونحتفل في كل عام بأيام وأسابيع دولية مكرمة لافريقيا الجنوبية .

وفيما يتعلق بالرأي العام ، ربما يجدر بنا أن نذكر القرار الذي اتخذته الحكومة والخاص بادراج إعلان الأمم المتحدة الذي يعتبر الفصل العنصري ، بمقتضاه ، جريمة ضد الانسانية ، في جميع المقررات والمناقشات المدرسية في جميع أنحاء السنغال . وقررت حكومتي أيضا أن تكرم الكفاح البطولي للمناضلين ضد الفصل العنصري بتسمية المباني الحكومية والبياديين العامة والطرق بأسمائهم ، كميدان سويتو وشارع نيلسون مانديلا وميدان ضحايا الفصل العنصري ، وما الى ذلك . وتولي وناشط الاتصال الحكومية والخامة في السنغال أهمية كبيرة للحالة في جنوب افريقيا وذلك عند تقديم المعلومات للجمهور من خلال نشرات الاخبار وغيرها . وتقوم المنظمات السنغالية غير الحكومية ، أيضا ، بمبادرات فيما يتصل بالكفاح ضد الفصل العنصري ، فقد تم انشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات لتنسيق تنفيذ جزاءات السنغال الاقتصادية ضد بريتوريا . وفي عام ١٩٨٦ ، قام الرئيس عبده ضيوف ، الذي كان في ذلك الوقت رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، بزيارة دول خط المواجهة وقام في هذه المناسبة بمبادرة لاقت ترحيبا عالميا ، وقادت الى عقد مؤتمر عالمي لغرض جزاءات ضد جنوب افريقيا العنصرية ، في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وكانت هناك أحداث ثقافية ورياضية ، ومناسبات لمناهضة الفصل العنصري ، مثل المناسبة التي أقيمت في عام ١٩٨٦ ، في جزيرة غورييه ذات المغزى التاريخي ، التي حضرتها شخصيات سياسية وحضرها فنانون دوليون من مشاهير الفنانين ، بمناسبة الاحتفال بأيام المدينة التوأم .

وكان لهذه المناسبات ، التي أمغرت عن إعلان دكاكار ، دوي هائل في جميع أنحاء العالم ، بسبب الكفاءة التي اتسم بها المدافعون عن القضية ولأن هذه المناسبات عقدت في وقت تأكد فيه تصميم السنغال على الاضطلاع بعمل ملموس من أجل قضية مكافحة الفصل العنصري ، وذلك عن طريق القرار الهام الذي اتخذته الرئيس ضيوف والخاص

بإضافة الحدث التاريخي الذي وقع في عاصمة السنغال بمناسبة الاجتماع الذي عقد في تموز/يوليه الماضي ، بين وفد مكون من ٦١ من الليبراليين المنتمين لجنوب افريقيا و ١٧ عضوا في المجلس الوطني الافريقي . وقد تم تنظيم هذا الاجتماع بناء على مبادرة من معهد البديل الديمقراطي في جنوب افريقيا ، بالتعاون مع مؤسسة فرانس - ليبرتييه ، التي ترأسها سيدة فرنسا الاولى ورابطة القانونيين الافريقيين . وقد رأس الاجتماع الرئيس ضيوف والسيدة حرم الرئيس ميتران .

ووفقا لما قاله الرئيس ضيوف "فانه يجري تعجيل حركة التاريخ في جنوب افريقيا ، فهو بلد في مفترق الطرق ، ويمر بوقت حاسم بالنسبة لمستقبله ومستقبل افريقيا كلها" . واسترعى اجتماع دكاك انتباه المجتمع الدولي ، لانه يستهدف دراسة الطرق والوسائل التي تكفل ايجاد بديل ديمقراطي لنظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا ، وذلك كما يتضح من المواضيع التي طُرحت للمناقشة وتشمل الاستراتيجية التي تؤدي الى إحداث تغيير جذري في جنوب افريقيا ، وبناء الوحدة الوطنية ، واحتمالات المستقبل بالنسبة للهيكل الحكومية في جنوب افريقيا ، كدولة حرة ، واحتمالات المستقبل بالنسبة للهيكل الاقتصادية في جنوب افريقيا ، كدولة متحررة .

وفي افتتاح تلك الندوة قال رئيس السنغال إنه :

"بعقد لقاءات داكار هذه يتسنى بدء عملية تتيح لمواطني جنوب افريقيا المقيمين داخلها وخارجها أن يعرضوا مشروع مجتمع لبلادهم في المستقبل على نحو يكشف المزيد مما يديره السيد بوتو ، ويدحض بوجه خاص الاغراض الجهنمية التي ينسبها صراحة الى المناضلين من أجل الحرية والقوى الوطنية في جنوب افريقيا."

وحتى إذا كان المشاركون لم يقدموا مشروع مجتمع مكتمل ، فقد أمكنهم تحديد الخطوط العريضة واتفقوا على ضرورة عقد لقاءات من هذا النوع لتبديد سوء الفهم والخوف وتعزيز الحركة الديمقراطية الواسعة .

ذلك أن هذا الخوف وسوء الفهم هما على وجه التحديد ما يعززه ويبقي عليه نظام الفصل العنصري . وفي هذا الشأن سجل المشاركون في الندوة في الفقرة ٧ من بيانهم ما يلي :

"إن العنف في جنوب افريقيا ينبع من أن استخدام القوة يلزم ممارسات

السيطرة العنصرية" .

وفي انتظار أن يظطلع مجلس الأمن بعمل أكثر قوة وفقا لمسؤولياته التاريخية ، وأملا في تجنب الطوائف العرقية في جنوب افريقيا حربا أهلية مدمرة ومهلكة تشيع الفوضى ، فإننا نهيب بجميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية أن تدعم وتعزز ما انبعث في داكار من حيوية وحماسة وأمل ، وذلك بافصاح المجال لعقد اللقاءات وللحوار فيما بين الطوائف في جنوب افريقيا . ويجب أن يبنيني هذا العمل المتضافر على رفض ايديولوجية نظام الفصل العنصري وممارساته ، جنباً الى جنب ، مع فرض جزاءات مشددة ومتواصلة ، على أن تصبح عالمية النطاق في أسرع وقت ممكن .

ويجدر أيضا بالمجتمع الدولي أن ينهض على نحو محدد ومتسق بواجب التضامن مع المناضلين من أجل الحرية المنتهين الى المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومع دول خط

المواجهة في الجنوب الافريقي ضحايا سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار التي يتبعها نظام بريتوريا .

ويتسق النهج سالف البيان مع الواقع والعقل والقانون والسلم والعدل وحقوق الانسان التي ننادي بها جميعا نحن أعضاء الامم المتحدة . ولعلنا نشهد عما قريب التحول السلمي الى مجتمع جنوب افريقي متحرر من العنصرية ومتميز بالمساواة والديمقراطية .

السيد تيمربايف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : قبل بضعة ايام احتفل بلدنا وكل التقدميين في العالم بالذكرى السبعين لثورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة التي وصفها ميخائيل ميرجيفيتش غورباتشوف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في الخطاب التذكاري الذي ألقاه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بأنها "أمجد ساعات الانسانية وفجرها المشرق" . وأكد السيد غورباتشوف أنها "ثورة الشعب من أجل الشعب ، من أجل كل فرد ، من أجل تحرره وتنميته" .

إن المغزى التاريخي العالمي لثورة اكتوبر العظيمة مغزى لا ينال منه الزمن . فقد وفرت دافعا قويا لحركة التحرر الوطني الناشئة عن انهيار الامبراطوريات الاستعمارية ، الامر الذي كان من نتيجته أن احتلت عشرات من الدول المستقلة مكانها الشرعي بين المجتمع الدولي والامم المتحدة والمنظمات الاقليمية .

إلا أنه مما يبعث على الامع أن القضاء الكامل لم يتحقق بعد على الاستعمار والتمييز واستغلال الشعوب المستعبدة ويتجلى ذلك في أبشع مظاهره اللانسانية في نظام الفصل العنصري القائم في جنوب افريقيا .

والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها تشدد على أن "الفصل العنصري جريمة في حق الانسانية" وأن "الاعمال اللانسانية الناشئة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري هي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين" .

إن تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري المقدم الى الجمعية العامة والبيانات العديدة التي أدلى بها الممثلون في الجلسات العامة ورسائل الملتمسين ، كلها أدلة حية على طبيعة الفصل العنصري السائد في جنوب افريقيا حاليا . فهو يقتصر بتزايد القمع الشديد وتصعيد العنف وتردي الحالة الاقتصادية لملايين من السكان السود الذين لا تتاح لهم فرص التعليم ولا يتسنى لهم العثور على عمل ، وتشديد الرقابة على الصحف ، وسياسة اقامة البانتوستانات وهلم جرا . وكل ذلك لابد وأن يشير استنكار المجتمع الدولي وقلقه .

والاتحاد السوفياتي ما برح ينادي بالقضاء المبكر على الفصل العنصري ، الذي يعد من مفارقات التاريخ الحديث التي تتضح بانعدام الاخلاق والمعاني الانسانية . وبلدي إذ يسترشد بهذا المبدأ فإنه يؤيد ويحترم قرارات الامم المتحدة الرامية الى فرض عزلة دولية كاملة على النظام العنصري القائم في جنوب افريقيا ، ولا يقيم أي اتصالات مع ذلك البلد في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها ، وبالتالي لا يبرم أي عقود أو اتفاقات بمنح تراخيص . وقد أعطيت في هذا الصدد تعليمات للادارات والمؤسسات السوفياتية المختصة التي تتقيد بها حرفيا .

وقد صوت الاتحاد السوفياتي مؤيدا لقرار الجمعية العامة (٣٥/٤١) جاء ، ومن ثم فإنه يفي بجميع أحكامه . وهو يمنح كامل تأييده للنداء الملح الوارد في القرار المذكور والذي يدعو مجلس الامن الى النظر دون ابطاء في فرض جزاءات الزامية فعالة ضد جنوب افريقيا .

(السيد تيمرياييف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وهو يشارك في نداء الجمعية العامة الذي يحث مجلس الأمن على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ الصارم للحظر الإلزامي على الأسلحة الذي فرضته في القرار ٤١٨ (١٩٧٧) وحظر الأسلحة الوارد في القرار ٥٥٨ (١٩٨٤) ، والعمل في إطار القرارات ذات الصلة من أجل ضمان إنهاء التعاون النووي والعسكري مع جنوب أفريقيا ووقف المبيعات من المعدات العسكرية أو الإمدادات العسكرية عن جنوب أفريقيا .

ويعتقد الاتحاد السوفياتي أن من الواجب المعنوي والسياسي لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تنفذ ذلك حتى الآن انتظارا للجزاءات الإلزامية التي يفرضها مجلس الأمن ، أن تنظر في إصدار تشريعات وطنية أو تدابير أخرى مناسبة لزيادة الضغط على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، كما ورد في الفقرة ٧ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٥/٤١ حاء .

وإن عدم إحراز تقدم في إيجاد حل للمشاكل المتراكمة في الجنوب الأفريقي يسبب أسفا عميقا وانشغالا بالغال لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وإن أعمال العدوان التي لا تتوقف التي يرتكبها عنصريو جنوب أفريقيا ضد دول خط المواجهة ، وسياسة زعزعة الاستقرار الاقتصادي في تلك الدول ، التي ارتفعت بها بريتوريا إلى مستوى السياسة الرسمية ، والاحتلال المستمر غير الشرعي لناميبيا ، وتعزيز جنوب أفريقيا لإمكاناتها الصناعية العسكرية ، كل هذا يشكل تهديدا مستمرا للسلام والاستقرار في تلك المنطقة . ويعتبر هذا مصدر خطر على السلم والأمن الدوليين .

ويدين الاتحاد السوفياتي بقوة عدوان جنوب أفريقيا المكشوف الذي ارتكبه منذ عدة أيام ضد أنغولا . وهذه الأعمال التي يرتكبها عنصريو جنوب أفريقيا ، والزينة التي قام بها الرئيس بوتسوا وعدد من وزرائه إلى جنوب أنغولا قد أشارت الخط العام للمجتمع العالمي .

وينبغي أن تدعو الأمم المتحدة بكل قوة ذلك العمل الاستفزازي الذي ارتكبه جنوب أفريقيا .

وإن وزراء خارجية رؤساء وفود بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم في نيويورك أثناء هذه الدورة الثانية والرابعين للجمعية العامة قد ذكروا أن "الفصل العنصرى يعتبر جريمة ضد الانسانية وإهانة لضمير الانسانية جمعاء ، وأن الفصل العنصرى هو السبب الاساسى للصراع في الجنوب الافريقي" . وصدر حكم مماثل على الفصل العنصرى أيضا في اجتماع رؤساء حكومات أمم الكومنولث الذى انعقد من ١٣ الى ١٧ تشرين الاول/اكتوبر في فانكوفر بكندا .

بل إن حكومة الولايات المتحدة التى تتمتع جنوب افريقيا بتأييدها ، تطالب شفويا بالقضاء على الفصل العنصرى . إلا أن من الضرورى دعم تلك الكلمات بالافعال . وطالما يقدم الدعم الى نظام جنوب افريقيا ، سواء في إطار الالتزام البناء أو أى نوع آخر من أنواع التعاون ، وطالما تبذل الجهود لحماية جنوب افريقيا من العزلة الدولية ، وطالما تعوق جهود مجلس الامن لتطبيق جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وطالما تشجع رغبة جنوب افريقيا في الحصول على أسلحة نووية ، وهلم جرا ، فإن النظام العنصرى لن يتراجع عن موقفه .

ولا تبدي حكومة جنوب افريقيا أى استعداد للاستماع الى صوت الغالبية الساحقة من دول العالم . وعلاوة على ذلك ، لاتزال حالة الطوارئ مارية المفعول في البلد ، ولايزال التصعيد مستمرا للقمع ولاعمال العدوان ضد الدول الافريقية المجاورة .

ويعتقد الاتحاد السوفياتى أنه في هذه الظروف ينبغي تكثيف الضغط الدولى على نظام الفصل العنصرى . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، فإن من الاهمية بمكان أن تحترم جميع الدول احتراماً صارماً الحظر الذى فرضه مجلس الامن فيما يتعلق بإمدادات الاسلحة الى جنوب افريقيا وبالواردات منها . وفي النهاية ينبغي على مجلس الامن أن يستخدم بالكامل إمكانياته وأن يطبق الجزاءات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وكان ينبغي على سلطات جنوب افريقيا منذ وقت طويل أن تغير من سياساتها ،
مراعاة للحقائق ولارادة شعب جنوب افريقيا التي يبديها بقوة أكبر تأييدا للقضاء على
الفصل العنصرى اللانسانى .

وينضم الاتحاد السوفياتى بالكامل تأييدا للقضية العادلة لشعوب الجنوب
الافريقي ، وسوف يواصل تأييده بقوة لعمل حاسم تتخذه الامم المتحدة يهدف الى القضاء
النهائى والكامل على نظام الفصل العنصرى .

السيد الامين (العراق) : تعود الجمعية العامة للنظر في مسألة من
أهم المسائل التي تشغل اهتمام المجتمع الدولى وتشير قلقه وتهدد أمنه وتستمرخ
ضميره ، تلك هي سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة الاقلية في جنوب افريقيا ،
والتي تقف ضد أبسط المبادئ الانسانية والحقوق المشروعة لى مواطن فى المساواة
والحياة الحرة الكريمة ، وتقف ضد حركة التاريخ كونها نظرية عنصرية بالية تكسب ان
تقضى انفسها الاخيرة فى عصرنا الحاضر .

ولا يخفى على أحد ما تعانيه الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا بسبب السياسة
العنصرية القمعية الوحشية التي تمارسها حكومة بريتوريا ضد المواطنين الافارقة ، فى
محاولة فاشلة لوقف زحف الجماهير الافريقية للحصول على حقها فى السيادة والحريسة
والديمقراطية ، وفى التخلص من سيطرة الاقلية الحاكمة التي تعمل ببطا وتقتيلا ، ليس
فى جنوب افريقيا فحسب ، بل يمتد ذراعها العدوانى الى اقليم ناميبيا والسدول
الافريقية المجاورة .

إن التقرير القيم A/42/22 الذي قدمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مشكورة يطلعنا بشكل واضح على الظروف القاسية التي يعاني منها المواطنون الافارقة من قتل وتعذيب واعتقال وتشريد يمارسها نظام بريتوريا لتثبيت سياسة الفصل العنصري والتي ازدادت حدة خلال السنوات القليلة الماضية حيث أصبحت الاجراءات القسرية والقمع الجماعي جزءا من حياة المواطن الافريقي اليومية . كما ازدادت الهجمات والعمليات العسكرية ضد جميع دول خط المواجهة مستهدفة تحطيم الشخصية الافريقية وإضعاف الحكومات الوطنية وزعزعة استقرارها . ولجأ النظام العنصري الى فرض حظر شامل على وسائل الاعلام الاجنبية في محاولة للتستر على همجيته ووحشيته حين برهنت الاحداث الاخيرة على قوة وعزم المواطنين الافارقة العزل في التمرد للسياسة العنصرية وخلق ردود فعل قوية في جميع أنحاء العالم ضد هذه الممارسات اللاانسانية . لقد قام نظام بريتوريا بشن هجوم عنيف ضد كل أشكال المعارضة وقام بتجديد حالة الطوارئ المعلنة منذ تموز/يوليه ١٩٨٥ التي جعلت من نظام بريتوريا دولة بوليسية تتمتع فيها قسوات الامن بسلطات قمع غير محدودة وتمارس أعمالها الوحشية من قتل وسجن واعتقال دون توجيه تهمة وبدون محاكمة . وتشمل هذه القوات الجيش والشرطة ومجموعات الامن الاهلية التي تعمل بدون رحمة ضد المعارضة الوطنية بمحاولة منها لاجهاض هذه المقاومة وخلق "البانتوستانات" ، لتثبيت عملية الفصل بين البيض والسود وتسهيل اجراءات القمع والابادة ضد المواطنين الافارقة . رغم كل هذه الاجراءات المشددة وغيرها من وسائل القمع والبطش فاننا نشهد استمرار وتصاعد الثورة العارمة والتعبئة الشعبية التي تعبّر عن تصميم الاغلبية على إزالة نظام الفصل العنصري وإقامة الاسس اللازمة لمجتمع ديمقراطي غير عنصري .

لم تقف ممارسات نظام بريتوريا داخل حدود جنوب افريقيا بل شملت الجنوب الافريقي كله ، فما زالت قوات هذا النظام المحتلة لاقليم ناميبيا تستغل طاقاته وموارده الطبيعية وتستعمله قاعدة للعدوان ضد دول المواجهة طبقا لاستراتيجية هذا النظام للسيطرة على المنطقة بأكملها وزعزعة استقرار الدول المجاورة بهدف اضعافها وابقائها تحت رحمة النظام العنصري . وقد قامت قوات نظام جنوب افريقيا بشن العديد

من الهجمات الوحشية ضد جمهورية انغولا الشعبية وهي ترابط الان في جنوب انغولا وتدعم قوات المرتزقة المناوئة للنظام الشرعي في ماپوتو . وعانت موزامبيق وزامبيا وبوتسوانا من وطأة العدوان العسكري مما اوقع خسائر هائلة في الارواح والاموال وادى الى تشريد الالاف من مواطني هذه البلدان . كما اوقد النظام العنصري مؤخرًا مرور البضائع العابرة من بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي في محاولة للحفاظ على اقتصاديات هذه البلدان .

إن نظام جنوب افريقيا لم يكن يقدر على مواصلة هذه السياسة العدوانية العسكرية ولا على تحديه للمجتمع الدولي لولا الدعم والمعونة التي يلقاها من بعض الدول التي لم تستجب للنداءات والقرارات المتكررة بقطع جميع أنواع العلاقات مع هذا النظام ذي الطبيعة العنصرية والعدوانية بسبب علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، متذرة بأعذار فارغة سببها الرئيسي هو تحقيق المصلحة الانية الضيقة التي يستفيد منها هذا البلد أو ذاك في تعامله مع النظام العنصري في بريتوريا .

ولكن هناك ثمة تعاون يعتمد على ارتباط عضوي بين أنظمة عنصرية رجعية منسلخة عن روح المجتمع الدولي وعن حضارة العصر الحديث تتعامل فيما بينها سرا وعلنا . ويتجسد هذا في التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي وحتى النووي القائم بين نظامي بريتوريا وتل ابيب . وقد أورد التقرير الخاص A/42/22/Add.1 الذي أعدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري شواهد ووقائع ثابتة عن هذا التعاون الوثيق بين النظامين . كما أشارت الصحف العالمية والنشرات الاخبارية التي تصدرها مجلة حظر النفط عن جنوب افريقيا ، واخرها النشرة الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الى وجود عمليات مقايضة النفط الايراني مقابل سلع واسلحة ومعدات عسكرية من جنوب افريقيا تتم بواسطة مجموعة لورنهو التجارية والتي مقرها في لندن . بالاضافة الى وجود حقيقة معروفة وهي ان "شركة النفط الوطنية الايرانية" مازالت تملك ١٧,٥ في المئة من أسهم مصفاة النفط في ناتريد في ميناء دربن . وتشير الفقرة ٣٢ ، الصفحة ٨٤ من الوثيقة (A/42/45) التي صدرت عن الفريق الحكومي الدولي الى وجود بواخر تعمل باستمرار على نقل النفط الايراني الى موانئ جنوب افريقيا .

بهذه المناسبة ، أود أن أؤكد أن العراق ملتزم التزاما كاملا وصادقا بقرارات
الحظر الشامل وبعدم التعامل مع نظام جنوب افريقيا انطلاقا من سياسته المبدئية في
مناهضة السياسات العنصرية . ونؤكد ايضا على ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة
ومجلس الامن بكل دقة وحزم ولا نجد بديلا عن تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم
المتحدة بحق نظام بريتوريا وجميع الانظمة التي ترفض الانصياع لارادة المجتمع الدولي
في سبيل تحقيق عالم افضل يتمتع بالامن والاستقرار والرفاهية . وقد توصلنا الى حقيقة
انه لا يمكن اصلاح النظام العنصرى في بريتوريا ويجب ابداله بنظام ديمقراطى غير
عنصرى يضمن حقوق جميع المواطنين على قدم المساواة من غير تمييز بسبب اللون أو
العرق أو الدين أو المذهب .

رغم وجود تحسن في مواقف بعض الدول باتجاه تأييدها لنضال شعب جنوب افريقيا ومنظماته الوطنية من احزاب ونقابات عمالية واتحادات طلابية ، وفي مقاطعتها لنظام جنوب افريقيا ، إلا أن المسؤولية التاريخية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأجمعه والأمم المتحدة ومؤسساتها المختصة بتقديم الدعم والعون المادي والمعنوي الى الشعب المناضل في الجنوب الافريقي والذي يتحمل العبء الاكبر في مقارعة السيادة القمعية ، وتقديم الدعم الى دول خط المواجهة التي تجابه الهجمة العنصرية بموقف بطولي تقدم فيه المزيد من التضحيات المادية والبشرية منطلقا من إيمانها بعدالة قضية شعوب افريقيا المناضلة وبحتمية انتصار قوى الخير والعدالة على الأنظمة العنصرية الفاشية .

إن اطلاق سراح المناضل السيد غوفان مبيكي مع أربعة من رفاقه المناضلين جاء اعترافا بفشل نظام جنوب افريقيا في إسكات صوت المعارضة ونشاط حركات التحرير الوطنية . وقد بات اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وعلى رأسهم المناضل نيلسون منديلا ، والسماح للمنظمات الشعبية بممارسة نشاطها وإنهاء حالة الطوارئ وإعادة الحياة الطبيعية - قد أصبحت هذه - مطالب عالمية لا تقبل الرفض ومستحق رغم محاولات العرقلة والتأخير .

ختاما ، فإننا نحيي نضال شعب جنوب افريقيا ونقف معه في مسيرته نحو حياة حرة كريمة وفي سبيل اقامة مجتمع ديمقراطي متحد وغير عنصري من أجل تحقيق السلم والعدالة لجميع مواطني جنوب افريقيا وناميبيا .

السيد فيرغارا (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا تزال مسألة

الفصل العنصري والحكومة العنصرية في جنوب افريقيا موضع نقاش منذ أن نشأ هذا الوضع البغيض وانتشرت آثاره في العالم انتشار النار في الهشيم . وقد دأبت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن على اعتماد القرارات ذات الصلة ، كلما اقتضت الحاجة . وقد فعلت الجمعية العامة ذلك في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ ومؤخرا أيضا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، مرددة بذلك صرخة جميع شعوب العالم الواعية والمحبة للسلم والمناضلة بحماس من أجل مساواة كل البشر ، دون أي تمييز بسبب العرق

أو الدين أو العقيدة أو النظام الاقتصادي والاجتماعي ، كما هو منصوص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ومنذ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ ، عندما أنشئت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، المؤلفة من ١٨ دولة عضوا ، جرت مناقشات متكررة عن أعمال العدوان المستمرة التي يقوم بها النظام الاستعماري الجديد في بريتوريا ضد شعب جنوب افريقيا الذي يعاني من التمييز ، وعن عدوانه المسلح النابع عن كراهيته العنصرية على الدول المجاورة واحتلاله غير الشرعي لناميبيا . وقد حدث منذ بداية تطبيق أساليب بريتوريا العنصرية البغيضة الشيء الكثير واتخذ الكثير في شكل اجراء ما لا يحصى من الدراسات والمناقشات واتخاذ القرارات ضد الفصل العنصري .

إن بنما ، المخلمة لانتمائها للعالم الثالث ولعدم الانحياز ، والمناهضة لسياسة الاستعمار والعنصرية ، تؤيد السلم والانفراج والتفاوض ، وتعرب عن قلقها ازاء هذه الحالة ، وتطالب بتنفيذ جميع التدابير الواردة في القرارات المتخذة ضد الفصل العنصري دون مزيد من التأخير ودون ذرائع باطلة من جانب طرف ثالث ، وبالتأكيد مرة أخرى وبصراحة على هذه التدابير في قرارات الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

ولكننا نود أن نشير بعض النقاط المعينة . أولا ، ترى بنما أن من الاهمية الحيوية بذل كل جهد ممكن لضمان قيام نظام بريتوريا العنصري بوضع حد لقمع وقتل شعب جنوب افريقيا . ولا يسعنا في ضوء هذا الوضع الاستعماري الجديد الغاشي إلا أن نؤيد الذين يقاتلون من أجل تحرير السود في جنوب افريقيا ، ونؤكد لهم ، في ضوء خبرتنا المكتسبة من نضالنا ضد الاستعمار ، أنه كما وضعت بنما حدا للمخططات الاستعمارية فمن المؤكد أن يتحقق انهيار العنصرية والفصل العنصري . فما من استعمار يمكنه الاستمرار لأكثر من مائة عام ، وما من شعب يمكنه تحمل أكثر من ذلك .

ثانيا ، إننا نطالب بالانفراج الغوري وغير المشروط عن المكافح البطل من أجل وحدة الشعوب الافريقية ، نيلسون مانديلا ، وعن رفاقه في الكفاح ، الذين مضى على وجودهم في السجن أكثر من ٢٥ عاما . ونحن نطالب بوضع حد لعمليات تعذيب وقتل الرجال والنساء والاطفال ، وذلك بموجب اتفاقيات جنيف .

ثالثا ، نطالب باطلاق سراح المناضلين السود الابطال الذين يتعرضون اليوم للاحتجاز والتعذيب ، وهذا ما كان موضع إدانة من على هذه المنصة من جانب المجموعات التي تعترف بها الأمم المتحدة ، مثل المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا . وليس بوسع بنما أن تقدم للسود في جنوب افريقيا الذين أعطوا برهاننا لا جدال فيه على التضحية وقدموا في ذلك أعلى ما عندهم ، أي أرواحهم ، سوى أن تشير الى علمها والى شعارها في الكفاح ضد الاستعمار ، وهو : "سنبقى دائما رافعين رؤوسنا ، ولن نركع أبدا" .

رابعا ، نطالب بريتوريا بأن تنهي على الفور سياسة البانتوستانات وما يترتب عليها من تشريد السكان والفقر والجوع والموت .

خامسا ، نطالب بريتوريا بوضع حد فوري لأعمالها العسكرية ضد بلدان خط المواجهة ولاحتلالها لناميبيا الشجاعة . كما أننا نطالب بوقف سياسة تجزئة شعب جنوب افريقيا وامطناع دويلات خيالية بغية تقسيم جنوب افريقيا . والشئ الوحيد الذي يمكن تحقيقه من هذه الممارسة البغيضة هو التضامن الدولي الملب مع شعب جنوب افريقيا في المطالبة بحقه غير القابل للتصرف في اختيار سبيله واستخدام كل الوسائل المتاحة له للقضاء على الفصل العنصري من على وجه الأرض وإقامة دولة حرة ذات سيادة .

وبنما ، بوصفها جزءا لا يتجزأ من حركة عدم الانحياز ، وولاء منها لمبادئها الصامدة المناهضة للاستعمار بكل مظاهره الجديدة ، ترى من الضروري زيادة المعونة الحقيقية والفعالة لحركات التحرر التي تكافح الفصل العنصري بينما تحرس على حماية سلامة الشعوب الافريقية ، وترفض العدوان الذي يرتكب ضد الشعوب المجاورة والذي يرمي الى اخضاع تلك الشعوب لنفس النظام الشرير .

إن الفصل العنصري شكل مجسد من أشكال العنصرية ، بل ربما كان أكثر هذه الأشكال وحشية . ولكن لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن شمة حالة شاملة من العنصرية في صور متعددة ومتنوعة . وبينما ، اذ تستمد سلطتها المعنوية من دستورها السياسي الذي يعكس بكل أمانة عدم وجود أثر للتمييز العنصري ، تحت كل أمم العالم على أن توحد صفوفها في الكفاح ضد العنصرية بشكل عام ، والفصل العنصري على وجه الخصوص .

إن العنصرية مرض ، وأعراضه تبادل الكراهية بين بني البشر . والفصل العنصري أكثر عواقب هذا المرض خطورة . إلا أنه ما زال أمامنا متسع من الوقت للقضاء على مرض العنصرية والتخلص الى الأبد منه ، وبناء مجتمع صحي بكل معنى الكلمة .

اسمحوا لنا في الختام أن نقتبس من البيان الرائع الذي أدلى به مجاهد لا يعرف الكلل في سبيل حقوق الانسان ، وفي سبيل القضاء على العنصرية والفصل العنصري بالذات ، هو السيد جيسي جاكسون الذي قال في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ أمام اللجنة السياسية الخاصة :

"أما التحرر بالنسبة للعالم الثالث ، بما في ذلك امريكا اللاتينية والكاريببي ، وآسيا وافريقيا ، فإنه تاريخ من الكفاح ، وهو فرصة سانحة لتطوير روابط صداقة جديدة وأبدية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، على أساس مبدأي الاحترام والثقة المتبادلة رغم أن ذلك يمكن أن يقوم على انقراض الفقر والجوع الموروثة عن الاستعمار ، والادى من ذلك ، أن يقوم على انقراض الفصل العنصري ، كما في حالة جنوب افريقيا" .

ومن هنا يكون الكفاح ضد الفصل العنصري مسارا أخلاقيا وصحيحا للعمل ، يتعين علينا أن نتبعه لأنه عادل ، ولأن الكفاح لايد وأن يكلل بالنصر وسيكفل بالنصر لا محالة .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أستطيع أن أتذكر أية قضية أخرى تقف فيها الدول الاعضاء في الامم المتحدة وقفة رجل واحد أكثر من قضية اداة الفصل العنصري . إن نظام الفصل العنصري افضح مثال على العنصرية والتمييز العنصري . وجنوب افريقيا هي الدولة الوحيدة في العالم بأسره التي نسرى فيها الفصل العنصري مبدأ منظما للمجتمع ، الامر الذي ينفي القيمة الاجتماعية الاساسية التي نجدها في كل الثقافات ، ألا وهي كرامة الانسان .

عندما تنكر حكومة جنوب افريقيا على اغلبيه السكان الحق في العيش بكرامة والمشاركة بطريقة عادلة ومتكافئة في تشكيل مستقبل بلدهم ، فاننا جميعا ، نحن الذين دافعنا في العديد من المحافل عن مبدأي حقوق الانسان والديمقراطية ، تملكنا مشاعر تفوق مشاعر القلق .

إن النظام الاجتماعي القائم أساسا على تحدي القيم الجوهرية وقمع الاغلبية لا يمكن بطبيعة الحال أن يزود نفسه بمقومات الحياة إلا باستعمال القوة .

وهذا هو السبب في أن القمع الوحشي ضد سكان جنوب افريقيا ما زال مستمرا دون هوادة . اسمحوا لي فقط أن أشير الى الاعتقال التعسفي والتعذيب والاحتجاز دون محاكمة ، وزج مئات الاطفال في السجون ، وموت السجناء في ظروف غامضة ، وعقوبات الإعدام* .

ويبدو أن حالة الطوارئ أصبحت حالة دائمة ، بل إن لوائحها باتت تشتد قسوة يوما بعد يوم . وفي رأينا أن حالة الطوارئ التي طال أمدها ، ما هي إلا محاولة يائسة للتستر وراء غدر قانوني لتطبيق سلسلة طويلة من التدابير الوحشية والقمعية . وبغية التكتم على العواقب المفجعة لهذه السياسة كان على حكومة جنوب افريقيا أن تلجأ الى فرض تعتيم كامل على الأنباء التي تتعلق بحقيقة الوضع السائد في ذلك البلد .

إن إحكام القيود المتعددة على وسائل الاعلام بلغ حدا دفع محاكم جنوب افريقيا ذاتها الى رفضها . وكان رد فعل حكومة جنوب افريقيا ، الاعلان فورا عن قوانين ونظم

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

لم تتغير في أساسها . وبالتالي برهنت سلطات جنوب افريقيا بوضوح على رفضها التقييد حتى بقانونها ذاته .

إلا أن تحدي المعايير القانونية هو الخطر الرئيسي الذي تنطوي عليه سياسة الفصل العنصري . فقد شهدنا على مدى العقود مدى احتقار جنوب افريقيا بكل عناد لميثاق الامم المتحدة والصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية وتعزيزها . وينسحب الشيء ذاته على عدم استجابة جنوب افريقيا لعشرات القرارات الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة .

وتحاجينا حكومة جنوب افريقيا بأنها تنتهج سياسة اصلاح . ولكن أنى لنا أن نشق في رغبتها في الاصلاح ونحن نرى القمع مستمرا ؟ وهل يمكن اصلاح الفصل العنصري ؟ إن مجرد الاصلاح لن يمس القضية المركزية وهي التمييز ضد اغلبيية السكان . إن الاصلاح المزعوم الذي تتصوره حكومة جنوب افريقيا لا يمكن في تحليلنا ، أن يتعدى تغييرات شكلية طفيفة . ولكن ما يلزم ليس اصلاحا مزعوما لا يترتب عليه أعمال الحقوق المتساوية لكل أبناء جنوب افريقيا ، بما فيها مبدأ حق التصويت لكل فرد . إنه التزام حكومة جنوب افريقيا القاطع بالتخلي عن الفصل العنصري ، والدخول في حوار سياسي جاد مع الزعماء الحقيقيين لاغلبية السكان .

وبديهى أن هذا الحوار السياسي لن يتأتى ما لم يفرج عن الزعماء ممثلين السود . واسمحوا لي هنا أن اذكر بأن نيلسون مانديلا قضى السنوات الخمس والعشرين الاخيرة في السجون . وما من شك في أن اطلاق سراح زعيم كهذا سيساعد في تهيئة روح الوفاق . وبالتالي فإن المجتمع الدولي إن كان موحدا فلن يكف عن مطالبة سلطات جنوب افريقيا بمنح العفو الفوري غير المشروط لجميع المسجونين والمحتجزين والمحظور دخولهم والمحددة إقامتهم والمنفيين ، بسبب معارضتهم للفصل العنصري .

ولا يستغرب من حكومة تستعمل العنف ضد مكانها أن تستخدم القوة العسكرية ضد الدول المجاورة . إن هذه الهجمات ، بالاضافة الى التحريض على أعمال زعزعة الاستقرار والتدابير الاقتصادية ، تزيد من تفاقم المشاكل التي تواجهها دول خط المواجهة .

هذه البلدان ، التي لم تتردد في الكفاح ضد الفصل العنصري في ظل ظروف غير ملائمة ، ينبغي أن تمكن من الاعتماد على مساعدة المجتمع الدولي . وتقدر النمسا غاية التقدير المشاريع الرامية الى تخفيف اعتماد دول المواجهة على جنوب افريقيا ، وتشارك ، على سبيل المثال ، في اصلاح خط السكك الحديدية لرواق بيرا .

يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يكشف جهوده لرفع الحيف عن ضحايا الفصل العنصري . وقد زادت النمسا هذا العام مساهمتها في برامج الأمم المتحدة للجنوب الافريقي . وستدخل بلادي مستقبلا لصالح السجناء السياسيين في جنوب افريقيا .

بالإضافة الى منح المساعدة الانسانية ، يمكن للمجتمع الدولي أن يفعل المزيد لتعزيز القضاء المبكر على الفصل العنصري . ومع أن التطورات داخل جنوب افريقيا تشكل أهم عامل في الكفاح ضد الفصل العنصري ، فإن الضغط الدولي المنسق بوسعه أن يظلع بدور ملحوظ . ووفقا لقرارات مجلس الامم ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) و ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) اعتمدت النمسا تدابير وطنية تلقائية محددة . وفي هذا الإطار ، شاركنا هذا العام ، كما فعلنا في الماضي ، الوفود التي تشاطرنا الآراء في تقديم مشروع القرار الخاص بالعمل الدولي المنسق في القضاء على الفصل العنصري .

لا تزال النمسا تتمسك بشكل ثابت بالرأي القائل بأن التسوية الوحيدة لمشاكل الجنوب الافريقي تكمن في الانتقال السلمي الى مجتمع حر ديمقراطي غير عرقي في جنوب افريقيا موحدة قائمة على الممارسة الحرة لحق الانتخاب .

إننا ندرك بأسى الفجوة الكبيرة بين هذه الرؤيا والحقيقة الكثيرة لجنوب افريقيا اليوم . ويبدو بالفعل أن الحالة الراهنة تؤكد عدم وجود ما يبعث على التفاؤل .

ولكن بسبب هذه النظرة المعتمدة بالتحديد للمستقبل ، يجب أن نضاعف جهودنا في البحث عن تسوية سياسية تحل محل الفصل العنصري نظاما قائما على المساواة والعدالة العرقية .

السيد بدوي (مصر) : تواجه القارة الافريقية تحديات ضخمة ، لا تقهرها إلا ارادة شابتة ، وروح عالية ، وليس أمام شعوبنا في افريقيا إلا الإقدام على مجابهة هذه التحديات ومغالبة الصعاب .

ولعل أول هذه التحديات وأكثرها استفزازا ، ذلك الوضع المتهور في الجنوب الافريقي ، والمتمثل في السياسات العنصرية العدوانية التي تمارسها جنوب افريقيا ضد شعوب المنطقة .

إن الفصل العنصري مأساة بشرية مروعة ، ونظام غير انساني يقوم على القهر والاستغلال العنصري ، وقد أدانتها الامم المتحدة والمجتمع الدولي باعتباره جريمة ضد الانسانية ، والجريمة لابد من مكافحتها ، كما لابد من عقاب الجاني .

إن النظام الذي يقوم على التفرقة العنصرية وينكر الحقوق الانسانية الاساسية على الغالبية العظمى من السكان يتناقض كلية مع نص وروح ميثاق الامم المتحدة ، التي التزمت بها كل الدول الاعضاء . وإن لمصر موقفها المبدئي الشابت ضد كل أشكال ومظاهر التمييز العنصري المنافية لمبادئ العدل والمساواة ، والتي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري .

إن الاقلية العنصرية في بريتوريا ما زالت متمسكة بسياسة الفصل العنصري ومصرة على اعتناقها وممارستها بكل العنف والوحشية ضد الاغلبية من السكان رغم ما في ذلك من انتهاك مشين لحقوق الانسان ، وتحد صارخ لميثاق الامم المتحدة وقراراتها .

وإن هذه السياسة - كما تؤكد خبرة السنوات الماضية - هي المسؤول الرئيسي عن اندلاع الصراع الدامي وتعاقد العنف في جنوب افريقيا ، لان هذه السياسة تستدعي حتمية أن تقاومها الغالبية المقهورة من المواطنين الذين لم تكتف الاقلية العنصرية بحرمانهم من الحقوق الانسانية الاساسية ، واخضاعهم لقوانين عنصرية وحجب الحقوق السياسية عنهم ، وإنكار حقهم في التمثيل السياسي العادل ، وإنما راحت تمارس أبشع اجراءات الارهاب والتنكيل والقمع ضد الشعب المضطهد ، فامتلات السجون بالمعتقلين الذين مارست ضدهم جرائم التعذيب وإهدار الادمية .

إن العنف في جنوب افريقيا وصل الى حدود وأبعاد ليس لها مثيل ، حيث تبطش قوانين الطوارئ السارية فيها بعناصر المقاومة الوطنية في محاولة يائسة لإخماد وقهر المقاومة المتزايدة التي تواجه بها الجماهير سياسات العنصرية وما تفرزه من مناورات خداعة .

إلا أن هذه المعاناة الانسانية الرهيبة التي يعيشها الشعب المضطهد في جنوب افريقيا زادت عزمه وتصميمه على التخلص من الظلم وتوحد فسي وعي سياسي نادر خلف منظماته القيادية .

لا ينبغي للمجتمع الدولي أن ينسى أن النضال ضد العنصرية في جنوب افريقيا لا يقتصر على الغالبية الافريقية ، وإنما يشترك في هذا النضال أبناء جنوب افريقيا من البيض ذوو النزعات الديمقراطية الاصيلية ، والذين يميّزون التمييز العنصري ويرونه عارا معنويا يرفضون القبول به والامتثال لممارسته .

ولعل ندوة داكار التي انعقدت فيما بين ٩ و ٢٢ تموز/يوليه الماضي ، بناء على مبادرة من معهد الدراسات الخاص بتهيئة بديل ديمقراطي فسي جنوب افريقيا بالاشتراك مع جمعية الحقوقيين الافريقيين ، والتي جمعت عددا من المستوطنين في جنوب افريقيا بأعضاء المؤتمر الوطني الافريقي تشكل بداية هامة وعلامة بارزة في تاريخ النضال الانساني المشترك ضد التمييز اللوني والعنصري البغيض .

إننا في مصر نرحب بهذا التطور الجديد ، الذي يستهدف البحث عن إمكانيات اللقاء بين أبناء جنوب افريقيا أنفسهم ، وتجنب أي نزاع قد تشتت عليه عواقب مأساوية ، والذي يرمي الى البدء في عملية بناء مجتمع ديمقراطي لا عنصري ، تسوده المساواة ، ويؤدي الى حكومة أغلبية في بلد موحد ، في نطاق حدوده ، وحيث تعمل ثقافته المتنوعة على إثرائه .

لقد هيا لقاء دكاار - لاول مرة - ذلك الإطار للتشاور بين أبناء جنوب افريقيا ، الذي يركز على أصاى موقف مشترك ، يرفض عقيدة الفعل العنصري وسياساتها . ولقد أشارت نتائج هذا اللقاء ارتياح المجتمع الدولي ، الذي اعتبره إسهاما في عملية تاريخية يسطر فيها شعب جنوب افريقيا تاريخا جديدا لبلده وللمجتمع الانساني كله .

إننا نعتقد أن هذا الشكل من أشكال اللقاء والحوار والتفاهم من شأنه أن يمهّد الطريق النفسي والعملّي لوضع مسألة جنوب افريقيا على طريق الحل التفاوضي ، لانه تعبير عن القلق الذي أصبح يسيطر على جميع الأطراف بسبب تصاعد العنف في غير ما سيطرة .

لقد أتاح لقاء دكاار فرصة للمجتمع الدولي ملّم بعدها بحقيقة أن مصدر العنف في جنوب افريقيا هو استمرار الهيمنة العنصرية ومواصلة ممارستها غير المقبولة . فالعنف هو رد الفعل الوحيد على العنصرية والتمييز .

كما أثبت هذا اللقاء أن موقف الحكام المتعنّتين هو العقبة الرئيسية على طريق التقدم نحو إقرار السلام في البلاد . وان الافراج الفوري وغير المشروط عن كافة القادة السياسيين ، وفي مقدمتهم المناضل الافريقي نلسون مانديلا ، ورفع الحظر عن المنظمات السياسية يشكلان البداية الحقيقية للتفاوض .

إن استعادة السلام في جنوب افريقيا لا يمكن ان تتحقق إلا بمشاركة أغلبية السكان وأصحاب الارض في صنع المستقبل .

ونرى لزاما على حكومة بريتوريا أن تستجيب لنداء العقل والحكمة ، وأن تبادر بتهيئة المناخ لحوار ديمقراطي مع الاغلبية المقهورة ، بما يؤدي لحل سلمي يحفظ مصالح جميع الأطراف .

وإن مصر التي أيدت دوما حركات التحرير الافريقية انطلاقا من وحدة التاريخ والمستقبل تحيي نضال الشعب الشقيق في جنوب افريقيا وتؤكد مرة أخرى مجددة عزمها على المضي في تقديم كل ما في طاقتها من دعم سياسي وعون مادي حتى يكفل ذلك الكفاح البطولي بالنصر القريب .

السيد نيامدو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ما فتئت

الجمعية العامة منذ سنوات عديدة تناقش مسألة السياسات الإنسانية التي يتبعها نظام الفصل العنصري . واتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات عديدة ، تدين على نحو قاطع نظام الفصل العنصري باعتباره جريمة ضد الإنسانية ، وتطالب بالقضاء الفوري على هذا النظام . ومن المؤسف أن هذه القرارات لم تنفذ لان نظام جنوب افريقيا يستمر في تجاهل رغبة المجتمع الدولي .

واليوم يوجه انتباه الجمعية العامة ، مرة أخرى ، الى اعمال القمع والارهاب الوحشية ضد السكان السود في ذلك البلد وضد حركة تحريره الوطني ، ففي ذلك البلد ، تفرض حالة طوارئ وتتبعها حالة طوارئ أخرى وتعطى لقوات الشرطة سلطات لا حدود لها على ارواح الناس . واضفيت الشرعية على السجن دون اتهام ، ووضع آلاف من الشجعان المناهضين للفصل العنصري ، بما في ذلك زعماء منظمات مختلفة ، وراء الاسلاك الشائكة او الحوائط الخرسانية . إن منغوليا تدين بشكل قاطع القمع وأعمال الارهاب التي يمارسها النظام العنصري ضد شعب جنوب افريقيا وتؤيد مطالب المجتمع الدولي برفع حالة الطوارئ التي فرضتها جنوب افريقيا في هذا البلد وإنهاء الارهاب الجماعي والافراج عن جميع السجناء السياسيين .

وبالإضافة الى تكثيف التدابير القمعية ، تضطلع جنوب افريقيا بأنشطة اصلاحية تستهدف تعزيز سيطرة الاقلية البيضاء وإضفاء ذلك وراء مظهر خادع من التغيير الجذري . وكانت الانتخابات البيضاء التي اجريت في أيار/مايو من هذا العام محاولة أخرى من جان بريتوريا لتعزيز سلطتها . وأصبحت أعمال العنف هي السلاح الرئيسي الذي تستخدمه بريتوريا ضد المقاومة المكثفة لنظام الفصل العنصري . غير أنها لم تتمكن من أن تطفئ لهيب السخط الشعبي .

وفي هذا المناخ الذي يتسم بارهاب الدولة فرضت سلطات جنوب افريقيا رقابة شديدة على أنشطة أجهزة الإعلام المحلية والاجنبية حتى تمنع العالم من معرفة الحقيقة بشأن بربرية هذه السلطات وعدم قانونية أعمالها . ويقابل تصعيد العنف من جانب النظام العنصري ، بتصاعد نضال المقاتلين من أجل الحرية ، الذي أصبح تحركا جماعيا للشعب من جميع قطاعات المجتمع .

ويحظى النضال العادل للشعب الافريقي بالتأييد الكامل للمجتمع الدولي . وفي هذا الصدد يلاحظ وقد منغوليا إسهام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تعزيز العمل الدولي للنضال من أجل القضاء على الفصل العنصري وتعبئة الرأي العام وتشجيع التضامن مع شعب جنوب افريقيا في نضاله . ويؤيد وفد منغوليا التوصيات الواردة في تقرير اللجنة ويؤكد من جديد شرعية النضال الذي يخوضه الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، مستخدما كل الوسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، من أجل ضمان القضاء على الفصل العنصري .

إن السيادة المخزية التي ينتهجها الفصل العنصري والطبيعة العدوانية المتزايدة لنظام بريتوريا تشكلان مصدرا رئيسيا للتوتر الخطير في الجنوب الأفريقي . وإن أعمال العدوان وإرهاب الدولة وزعزعة استقرار الدول الأفريقية المستقلة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين في تلك القارة وخارجها . فأنغولا وموزامبيق تعانيان من أشد ألوان الضغوط العسكرية على يد جنوب افريقيا . وما برحت أنغولا ضحية عدوان مستمر منذ عدة سنوات .

ومن أجل تنفيذ نظام الفصل العنصري لخطته التوسعية الموجهة ضد البلدان المتحررة في الجنوب الأفريقي ، فقد وسع نطاق إمكانياته العسكرية . وبفضل الدعم المباشر من عدد من البلدان الغربية وكذلك اسرائيل ، أقيمت في جنوب افريقيا صناعة عسكرية قوية . وتشكل الاطماع النووية لنظام بريتوريا خطرا كبيرا . ومن الجدير بالذكر أن تقرير اللجنة الخاصة يحتوي على معلومات مفصلة عن التعاون العسكري بين سلطات جنوب افريقيا والدول الغربية الرئيسية . إن وفد منغوليا يعتقد أن المصالح المشتركة للامبرياليين والعنصريين والتعاون فيما بينهم في شتى المجالات تمثل سببا رئيسيا لاتخاذ عدد من التدابير الفعالة ضد الفصل العنصري .

إن الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المحافل الدولية - ومن بين منظمات أخرى ، مؤتمر باريس العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ومؤتمر فيينا الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا - قد طالبت منذ سنوات عديدة باعتماد جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا العام نظر مجلس الأمن في الحالة الخطيرة في الجنوب الأفريقي الناجمة عن مواصلة انتهاج سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا . ولسوء الحظ فإن مؤيدي الارتباط البناء قد وقفوا ، مرة أخرى ، بتملّب في طريق اعتماد تدابير فعالة ضد النظام العنصري .

إن جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد بحزم القضاء السريع على نظام الفصل العنصري المخزي . وقد بيّنا بالتفصيل موقف منغوليا المبدئي بشأن هذا البند في

البيانات التي أدلى بها ممثلونا في سائر هيئات الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية . وتعرب منغوليا عن تضامنها مع الكفاح العادل الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ضد الفصل العنصري . ونؤيد الكفاح من أجل الحرية والاستقلال .

إن وفدي يؤيد تأييدا كاملا المطالبة بغرض جزاءات إلزامية شاملة فوراً على جنوب افريقيا . ويعتقد الوفد المنغولي أنه يمكن تقديم مساهمة ملموسة صوب زيادة العزلة الدولية على نظام الفصل العنصري ، عن طريق اتخاذ قرارات في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة . ومن هنا فإننا سوف نؤيد مشاريع القرارات المتعلقة بهذا البند .

السيد كويغي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : على الرغم من

الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي فإن العقد الأول من الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري لم يحقق هدفه الرئيسي . إذ أن ملايين البشر لا يزالون ضحية لشتى ضروب العنصرية والتمييز العنصري ، وبخامة الفصل العنصري . ففي جنوب افريقيا يوجد نظام غير جدير بالانتماء الى الانسانية وإلى عصرنا هذا يسعى إلى إخضاع غالبية الشعب الى استغلال منهجي وقوانين عنصرية تعسفية وقاسية ، ويحتل ناميبيا بصورة غير شرعية ويقوم باستمرار بشن العدوان على البلدان المجاورة وزعزعة استقرارها .

إن الأخبار المفزعة التي تصلنا من جنوب افريقيا تدل على خطورة الحالة السائدة في ذلك البلد ، وكل الدلائل تشير الى أن الاحداث الجارية هناك تكشف عن نوايا نظام الاقلية البيضاء العنصري . إن هذه الاحداث تؤكد مرة أخرى تصميم حكومة جنوب افريقيا على انتهاج سياسة الفصل العنصري البغيضة واللاإنسانية . إنها تذكر من لا يزال بيننا يأمل في حدوث بعض التغيير في سلوك نظام جنوب افريقيا العنصري بأن من العبث أن نستمر في خداع أنفسنا . فهي في النهاية جزء من منطق لا يمكن تغييره معهود عن نظام الفصل العنصري الذي لا يمكنه أن يبقى على قيد الحياة دون ممارسة القمع .

ومنذ إعلان حالة الطوارئ في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ما برحت حالة السكان السود تتدهور بصورة مأساوية . ففي الفترة الواقعة بين حزيران/يونيه ١٩٨٦ وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧ زُج بما يربو على ٣٠ ٠٠٠ شخص في السجن وعذبوا بصورة منتظمة ، وأن عددا من هؤلاء الأشخاص قد قضى نحبه ، ولكن كرامتهم لا تزال تتحدى الضمير الانساني . والآن حل الأطفال محل النقابيين والطلاب والكنائس بوصفهم أهدافا رئيسية للجهاز القمعي للعنصريين في جنوب افريقيا . وفي الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧ وحدها زُج في السجن بما يربو على ١٠ ٠٠٠ فتى تتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٧ عاما وتمرضوا للتعذيب . وقد تمت الإشارة الى ذلك في مؤتمر هراري المعني بالفصل العنصري الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ حيث كشف النقاب عن ضرب المحتجزين ومنعهم من النوم لايام وتعذيبهم بالمدمات الكهربائية وسجنهم في زنانات باردة . ووفقا لتقرير اللجنة الدولية للقانونيين فإن الأطفال المسجونين في مسكي - وهي عبارة عن بانتوستان مستقل لا تعترف به أي دولة - يتعرضون للضرب بسياط من الاسلاك الشائكة ومن ثم يحرقون بسكب الماء الساخن على أجسادهم أو بالمواد البلاستيكية المشتعلة .

ووفقا للجنة مؤازرة آباء المحتجزين تم التثبت من ٤٠٠ حالة تعذيب ، و ١٥ في المائة ممن تعرضوا للتعذيب قد لقوا حتفهم . ويقدر عدد الاطفال الذين قتلوا على يد العنصريين في جنوب افريقيا منذ فرض حالة الطوارئ بأكثر من ٢٠٠٠ وهؤلاء الذين تمكنوا من الخروج من السجون العنصرية باتوا يعانون على نحو دائم من آثار بدنية ومعنوية ومشاكل سلوكية خطيرة أو صدمات نفسية لا شفاء منها . وتجري حاليا ممارسة الطرد الجماعي للسكان على نحو يتسم بالعنف غير العادي ، ويتجلى ذلك من المصير القاسي الذي يلقاه سكان أوكاسي وموتسي والكثير من الأماكن الأخرى . ومع ذلك من المعروف أن قوة النيران ، مهما بلغت فظاعتها ، لا يمكن أن توقف المجاهدين من أجل الحرية والكرامة . فما فتئ المجاهدون المناهضون للفصل العنصري يكشفون نضالهم على الرغم مما تستخدمه السلطات العنصرية ضدهم من تدابير قمعية وقمع وحشي .

وفي مواجهة الأصوات التي ترتفع ضد الفصل العنصري ، فإن تصميم بريتوريا على فرض التعقيم الكامل على الحالة في البلد قد تجسد في الموجة الثانية من القوانين بمقتضى حالة الطوارئ وتكميم الصحافة المحلية والأجنبية . وفي بيان لوكالة رويتر بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ قال الناطق باسم اتحاد المراسلين الأجانب في جنوب افريقيا :

"إن بريتوريا قد فرضت للتو أشد نظام للرقابة في العالم . إن عمل الحكومة قد جعل من المستحيل اجراء أي تحقيق صحيح بشأن نزاع اجتماعي على أقصى قدر من الأهمية" .

ومرة أخرى هذا العام ، عن طريق انتخابات زائفة اقتضت على البيض فَوْض بوتسا تكثيف العنصرية والقمع . إذ سيطبق بكل شدة قانون مناطق الإقامة المنفصلة ، والمقصود منه نقل الأشخاص الملونين الذين أمكنهم التسلل الى مناطق البيض خارج هذه المناطق .

وسواء أكان الأمر عمدا أم عن غير عمد ، فإن وسائل الإعلام لم تعر اهتماما كبيرا لانتخابات البيض في جنوب افريقيا ، في حين أعطت قدرا كبيرا من الاهتمام

لمحاكمة كلاوس باربي . ومع ذلك فإن محرقة اليهود وسياسة الفصل العنصري تشكلان نفس الجريمة ضد البشرية ونفس البشاعة ونفس الرفض المتمدد المتعنت قبول الآخرين وحقوقهم في أن يكونوا مختلفين عنهم . فالأمر في كلتا الحالتين يتعلق بمركب التفوق العرقي وعملية استبعاد مجتمع بعينه من بقية الأمة ومذبحة الأبرياء . سياسة الفصل العنصري هي محرقة السود في جنوب أفريقيا يتعرضون لها كل يوم . متى تحين الساعة لمحاكمة بوتسا وعصابته ؟

إن النظام العنصري في جنوب أفريقيا يزعم أنه يكفل التنمية المنفصلة للأجناس في جنوب أفريقيا . وإلى جانب أن هذه الحالة في ذاتها تثير السخط ، يبين الواقع كل يوم أن العنصريين في جنوب أفريقيا يعملون على تفكك السود من جميع النواحي . فهم يطردون من الأراضي الخصبة ويشتتون في المناطق القاحلة . ولا توجد خدمات اجتماعية للسود . إن معدل البطالة فيما بين السود أعلى معدل للبطالة في أفريقيا . وقد بلغت الأمية فيما بين السود ٨٥ في المائة وينكر عليهم حق التعليم تماما . ومعدل وفيات الأطفال السود هو أيضا أعلى معدل في القارة . هذه هي الكيفية التي يكفل بها بوتسا تنمية السكان السود الذين مازال يعتبرهم أغلبية تافهة .

وفي حين يقوم نظام الفصل العنصري غير الانساني بخرق حقوق الانسان لشعب جنوب أفريقيا ويصادر حريته الأساسية ويهدس على كرامته ، فقد مد تطبيق نفس هذه السياسة الى خارج حدود البلد وتمثلت في أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار المستمرة ضد الدول المجاورة المسالمة . وهكذا فإن أنغولا وبوتسوانا وزمبابوي وزامبيا وموزامبيق تتعرض دائما للانتهاكات الخطيرة لسيادتها وملاحتها الإقليمية على يد جيش جنوب أفريقيا . وقد بلغت الخسائر المادية ما يزيد على عشرة بلايين دولار . هذه الحرب غير المعلنة راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص بريء، وأرغمت ١٠٠ ٠٠٠ شخص آخر على مفارقة مناطق معينة وعلى أن يصبحوا لاجئين .

وفي ناميبيا المحتلة التي تحولت الى معسكر اعتقال ضم بجيش يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ رجل ، فإن الحكومة العنصرية إذ تدوس بالاقدام قرارات ومقررات الأمم المتحدة

ذات الصلة تحرم الناميبيين من حقهم في تقرير المصير وتفرض عليهم القوانين العنصرية البشعة . وهنا أيضا فإن قمع الوطنيين الناميبيين أمر بشع بصورة خاصة . وهنا أيضا نرى زيارات الفجر والضرب بالهراوات في الليل وأعمال الخطف والاعتقالات التعسفية والسجن والتعذيب وحالات الاختفاء والقتل .

إن النظر في سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا يوفر دائما لجميع الدول الأعضاء في منظمتنا الفرصة للاعراب عن مخبطهم إزاء هذه الممارسة غير الانسانية وإدانة احتلال ناميبيا غير الشرعي وشجب أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها بريتوريا ضد دول خط المواجهة المسالمة .

وسوف يواصل المجتمع الدولي رفض قبول ذلك النظام السياسي الذي يجعل من استعباد الانسان والقمع الاجتماعي واستخدام العنف كأداة لادارة المجتمع سياسة للدول . إن الحالة المناهضة للفصل العنصري التي نظمت في العالم أجمع في السنتين الماضيتين إنما تعبر عن عزمنا على تفكيك نظام الفصل العنصري البشع الذي يتناقض تماما والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

وفي جميع المؤتمرات سواء في باريس أو فيينا أو لندن أو أوصلو أو بوينوس آيرس أو هراري أو نيويورك ، رأى المجتمع الدولي أن سلاح العقوبات الاقتصادية الالزامية الشاملة يمكنه وحده أن يأتي على العنصريين في بريتوريا . وقد حققت هذه الحملة نتائج ملموسة . وقد اتخذت تدابير محدودة ضد النظام العنصري من جانب الاتحاد الاقتصادي الأوربي والكومنولث والبلدان الاسكندنافية والكونغرس الأمريكي . وإن وفدي ، رغم أنه يرى أن هذه التطورات تشكل خطوة هامة في الطريق السوي ، لديه بعض التساؤلات الجادة عن وطأة العقوبات الاختيارية والانتقائية ضد العنصريين في بريتوريا . ذلك أن الطريقة التي ترد بها حكومة جنوب افريقيا على العقوبات التي فرضت عليها حتى الآن تبين أنه ما دامت العقوبات الاقتصادية ليست شاملة وإلزامية وما دامت هذه العقوبات ضد بريتوريا محدودة فإن جنوب افريقيا يمكنها أن تواجهها وتتمنى لها وذلك بفضل الآليات المتعددة المرتبطة بتشعب العلاقات التجارية الدولية .

إن وفد بلادي يحث المجتمع الدولي على أن ينتقل بجسارة إلى المرحلة المقبلة وأن يرغم الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا على مساندة عجلة التاريخ من أجل دفع قضية السلم ذات الارتباط الوثيق بقضية الحرية والكرامة .

وإن بلدي لا يزال مقتنعا بأن فرض العقوبات الاقتصادية الالزامية الشاملة وحده هو السبيل الواقعي لإحداث تغيير سلمي في جنوب أفريقيا وتعزيز مقدم مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في ذلك البلد . ونحن نهيب مرة أخرى بكل البلدان المحبة للسلم والعدالة أن تتخذ خطوات دستورية وغيرها من الخطوات اللازمة لفرض تدابير جزائية شاملة على حكومة بريتوريا غير المشروعة . وسنخضع أنفسنا إن نحن صدقنا الحجج الواهية التي تزعم أن العبء الأكبر الذي سينجم عن فرض عقوبات إلزامية شاملة ضد جنوب أفريقيا سيتحمله السود في ذلك البلد وأن هذه العقوبات ستؤدي إلى تزايد العنف وإلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها . لقد أعلن السود في جنوب أفريقيا وناميبيا أنهم على استعداد لتحمل تبعات العقوبات إن كانت ستحررهم ومتردد إليهم كرامتهم الضائعة . اليس مما يخدم أغراض بريتوريا الاستمرار في معارضة فرض العقوبات الاقتصادية على جنوب أفريقيا ؟ إن الذين اتبعوا حتى الآن ما يسمى بالنهج الحذر إزاء جنوب أفريقيا ينبغي أن يعيدوا التفكير بشكل جاد في موقفهم . فإذا كنا نعارض العقوبات فكيف نجرؤ على انتقاد الذين يواجهون العنف بالعنف ؟ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ أخبر أوليفر تامبو ، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي ، مراسلا لصحيفة "نيويورك تايمز" أن :

"الفصل العنصري هو في الأساس ممارسة للعنف . وقد اخترنا ألا نخضع له ، بل أن نكافحه بالسلاح في أيدينا . فلا يوجد أمامنا بديل سوى تصعيد المقاومة المسلحة لأنه ، كما جاء في إعلان استقلالكم ، يصبح من الواجب ومن الحق في مواجهة الاستبداد المنهجي حمل السلاح" .

عندما يوجد ظلم متأصل يجب مكافحته بنهج جذري .

لقد ارتكب باربيسي المذابح فيما مضى ؛ والآن يقترب بوتاً أعمال الإبادة والافناء . وهذا ينبغي أن يشير فينا نفس التصميم ونفس العزم ونفس الشجاعة على

مكافحة هذه الآفة حيثما وجدت . فلنضع سياسات متسقة لك هذا المعقل الاخير للعار ولإنحطاط الانسان ، وهو المعقل الذي تجسده سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

السيد جاكوبوفيتس دي سيفيد (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد كرر الممثل الدائم للدانمرك ، في البيان الذي ألقاه بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية - والذي يؤيده وفد بلادي تأييدا كاملا - التأكيد على إدانة الدول الاثنتي عشرة القاطنة للفصل العنصري بجميع أشكاله ، كما طالب بالقضاء الفوري عليه . والسبب الرئيسي الذي يدفع وفد بلادي الى الادلاء ببعض الملاحظات الاضافية في هذه المناقشة هو رغبته في المشاركة ببعض الأفكار المتعلقة بالمبادئ الاساسية التي تحظى بقبول عام والتي من شأنها تسهيل اجراء حوار وطني حقيقي بشأن مستقبل جنوب افريقيا بعد التخلص من الفصل العنصري . غير أنني أود قبل ذلك أن أوضح بايجاز معالم سياسة حكومتي بشأن قضية الفصل العنصري .

إن الفصل العنصري يعد ، بوصفه شكلا مؤسسيا من أشكال التفرقة العنصرية ، انتهاكا منهجيا لمبدأ تكافؤ كل البشر في الحقوق ، وهو المبدأ الذي كرس في ميثاق الامم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وهو نظام غير مقبول أخلاقيا لا تستطيع حكومة جنوب افريقيا أن تحافظ عليه إلا بواسطة استمرار حالة الطوارئ وإلا عن طريق القمع والعنف والتقييد الشديد للمحافة والاعتقالات الجماعية - حتى الاطفال - والتعذيب والموت . وتكابد الاغلبية العظمى من سكان جنوب افريقيا المعاناة في ظل هذه العواقب الوخيمة المترتبة على الفصل العنصري ، وهي عواقب لا تقتصر على جنوب افريقيا ، كما أوضح من سبقوني الى تناول الكلمة .

لقد قالت لجنة بالم في بيانها عن الجنوب الافريقي :

"إن الفصل العنصري يكمن في صميم المحنة السياسية والاقتصادية

والاجتماعية التي مازال الجنوب الافريقي بأسره يبتلي به"

وأضافت قائلة :

"إن البديلين واضحان : إما عملية تغيير سلمي أو زيادة العنف . وإذا ما سُمح باستمرار ما يولده النظام المدان عالميا في جنوب افريقيا من الخوف والكرهية والريبة ، فلا مفر من وقوع نضال دموي - نضال قد يتجاوز حدود المنطقة . إن الوقت يمضي مسرعا أمام خيار التغيير السلمي" .

وبالفعل يجب أن يوضع بسرعة حد للفصل العنصري . ويجب على المجتمع الدولي أن يستخدم ما يتوافر لديه من وسائل القوة والضغط كيما يستعيز بالوسائل السلمية عن نظام الفصل العنصري بنظام ديمقراطي يستطيع أن يتمتع فيه كل أبناء جنوب افريقيا ، بصرف النظر عن اللون أو العنصر أو الدين ، بحقوقهم المشروعة وحررياتهم الاساسية .

ومن أجل تقريب تحقيق هذا الهدف من الضروري أن يُشرع في جنوب افريقيا في إجراء حوار وطني يشارك فيه الممثلون الحقيقيون لشعب جنوب افريقيا . والشرط الضروري لذلك هو الافراج عن كل السجناء السياسيين ، وخاصة نيلسون مانديلا ، ورفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا وبقية الاحزاب السياسية . وفي هذا الصدد تأمل حكومة بلدي أن يكون الافراج عن السيد جوفان مبيكي - بعد ٢٤ عاما من السجن القاسي - بداية تغيير جوهري في سياسة حكومة جنوب افريقيا ، وأن تتخذ تلك الحكومة الخطوات الجسورة اللازمة للشروع في حوار واسع النطاق يشترك فيه ممثلو كل قطاعات الشعب في جنوب افريقيا . ومما قوى من عزيمته وفد بلادي أن لاحظ انعقاد اجتماعات ، مثل الاجتماع الذي عقد في داكار ، جرت فيها محاولات شجاعة - حققت نجاحا واضحا - للتغلب على الريبة وانعدام الثقة اللذين تراكما على مر السنين بين السود والبيض . ونحن نرحب بهذه المساعي وعلى استعداد لدعم أنشطة المتابعة ، وخاصة إذا ما أمكن توسيع نطاق هذه الاتصالات كيما تشمل كل الحركات المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا .

إن السؤال الذي ينبغي أن نسأله هو : كيف يمكننا ، وكيف يمكن للمجتمع الدولي ، الإسهام بأكثر الطرق فعالية في إحداث تغيير سلمي مبكر في جنوب افريقيا ؟ إن هذا السؤال تجيب عنه كثير من الوفود إجابات مختلفة ، على الرغم من وحدة الهدف النهائي المتمثل في القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري البغيض .

لقد اختار بلدي نهجا ذا ثلاثة مسارات للرد على هذا السؤال .
 أولا ، تشجع هولندا على الصعيد الوطني وكذلك في اطار المجتمعات الاوروبية
 عمليات التغيير السلمي داخل جنوب افريقيا . والمثال على ذلك ، مدونة السلوك التي
 اصدرتها هذه المجتمعات للشركات التي تعمل في جنوب افريقيا ، والتي تلعب دورا هاما
 ومفيدا في تحسين ظروف العمل للعمال غير البيض في جنوب افريقيا . فضلا عن ذلك ،
 زادت هولندا من مساعدتها الشئانية للمنظمات والمجموعات التي تعمل بشكل سلمي
 للقضاء على الفصل العنصري ، وهي تنفق الآن ما يربو على خمسة ملايين دولار أمريكي
 سنويا على مشروعات في مجال التدريب والتعليم ، بالتعاون الوثيق مع مؤتمر جنوب
 افريقيا للاساقفة الكاثوليك ، ومجلس الكنائس في جنوب افريقيا ، ونقابات عمال جنوب
 افريقيا وغيرها . والى جانب ذلك ، تشارك هولندا في برنامج المجموعة الاوروبية
 المتضافر من أجل ضحايا الفصل العنصري . كل هذه الأنشطة ترمي إلى الاسهام بطريقتين
 ايجابية في عملية إحداث التغيير من داخل جنوب افريقيا .

ان جزءا هاما جدا من جهود المساعدة التي تقدمها هولندا إلى الجنوب
 الافريقي ، يوجه إلى الدول الاعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ودول
 خط المواجهة ، بغرض تمكين هذه الدول من التكيف مع الابعاء الاقتصادية الاضافية
 الناجمة عن مشاكل جنوب افريقيا المتناثرة . وقد تلقى مؤتمر تنسيق التنمية في
 الجنوب الافريقي منذ انشائه في عام ١٩٨٠ ، ما يربو على ٨٠ مليون دولار أمريكي ،
 ولاسيما في مجال البنية الاساسية ، كما تتلقى دول خط المواجهة ، سنويا ، ما يزيد
 على ٢٢٥ مليون دولار أمريكي .

بيد أننا لا يمكن أن نقصر أنفسنا على تلك الأنشطة . فما دامت حكومة جنوب
 افريقيا ترفض اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لتحقيق القضاء التام على سياسة
 الفصل العنصري التي تنتهجها ، يبقى من الضروري زيادة الضغط على حكومة جنوب
 افريقيا بواسطة الجزاءات الاقتصادية . هنا ، أصل إلى المسار التالي لسياسة
 حكومتي . فجنبا إلى جانب الجهود التي ذكرتها آنفا ، تتخذ تدابير تقييدية تهدف إلى
 اقناع حكومة جنوب افريقيا بأن استمرار الفصل العنصري ، علاوة على أنه موضع اعتراض

من الناحية الاخلاقية ، يتطلب ثمنا سياسيا واقتصاديا متزايدا أبدا ، ولذلك ، فإنه سيكون في النهاية أمرا يتعذر استمراره .

لذا اتخذت هولندا في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ - في اطار المجموعات الاوروبية - عددا هائلا من التدابير التقييدية بالاضافة الى الحظر الاجباري على تصدير الاسلحة الذي طالب به مجلس الامن في القرار ٤١٨ (١٩٧٧) ، وحظر استيراد أسلحة من جنوب افريقيا ، كما نص على ذلك في قرار مجلس الامن ٥٥٨ (١٩٨٤) . وتقوم هولندا بتطبيق هذه التدابير التقييدية على نحو صارم ، وهي تتضمن حظر استيراد الكروغراند والحديد والصلب ، وحظر تصدير النفط الخام الذي يدخل المنطقة الجمركية لهولندا ، وحظر تصدير الحاسبات الالكترونية وبرامجها إلى شرطة جنوب افريقيا ومنظماتها شبه العسكرية ، وحظر تصدير البضائع النووية وحظر أي استثمارات جديدة . فضلا عن ذلك ، لا تقوم حكومة هولندا بشراء اليورانيوم من جنوب افريقيا ، كما أن محطات الكهرباء بهولندا وافقت باختيارها على عدم استخدام فحم جنوب افريقيا كوقود . وأخيرا ، توقفت المصارف التجارية الهولندية ، منذ عام ١٩٧٦ عن تقديم أي قروض لحكومة جنوب افريقيا ، في الوقت الذي لا تقدم فيه حكومة هولندا أي قروض لتلك الحكومة وقد أوقفت ضمان اعتمادات التصدير للمعاملات التي تتم مع جنوب افريقيا .

ومازال هذا الضغط الاقتصادي والسياسي من قبل المجتمع الدولي ، أمرا ضروريا لا غنى عنه ، طالما بقيت الحرية السياسية امتيازاً للأقلية المسيطرة . لكن كما تساءل وزير خارجية بلادي في كلمته في المناقشة العامة : هل يجب أن يكون التعبير عن مطالبتنا بالعدالة ومقتنا العميق للفصل العنصري مقتصرًا على مجرد الادانة والضغط السياسي والجزاءات فقط ؟ وهنا أصل إلى المسار الثالث .

ألا ينبغي لنا أيضا أن نحاول التفكير فيما سيحدث بعد الفصل العنصري ؟ كيف يمكن التوصل إلى اقامة مجتمع ليستطيع فيه كل أهالي جنوب افريقيا - بغض النظر عن الجنس - أن يعيشوا في سلم ووثام وأن يتمتعوا بحقوق متساوية ؟ غني عن البيان أن أهالي جنوب افريقيا هم وحدهم الذين يمكنهم تقرير مستقبلهم وشكل نظامهم الدستوري الجديد ، بل انهم هم الذين سيفعلون ذلك ، وليس العالم الخارجي هو الذي سيقدم

مسودة بذلك . لكن الذي يمكن أن نفعله هو أن نحاول تشجيع بل وتسهيل إجراء الحوار الوطني بين سكان جنوب افريقيا . فقد يتضح أن صياغة مبادئ مقبولة من الجميع تساعد في تحقيق ذلك .

ان مدار هذه المفاوضات ليس فقط إزالة الفصل العنصري ، بل أيضا الاستعاضة عنه بنظام دستوري يجسد المبادئ الأساسية للحرية والديمقراطية التعددية وتأخذ في الحسبان خاصية التنوع في شعب جنوب افريقيا . لا بد من الوفاء بالتطلعات السياسية المشروعة للأغلبية . لكن ليس من الصحيح أيضا أن نتساءل عن الخطوات التي ينبغي اتخاذها حتى نضمن أن كل فرد في جنوب افريقيا يستطيع أن يتطلع إلى المستقبل في ثقة ويشعر بأنه سيدلي بدلوه في القرارات التي تسمه ؟ يمكننا أن أشير هنا إلى فريق الكومنولث للشخصيات البارزة عندما تكلم - في الفقرة ٥٦ من تقريره - عن الحاجة إلى اجراءات وقائية وضمانات ملائمة وكافية للأقليات . وأيضا عن ضرورة اتباع نهج حقيقي لتشاطر السلطة .

يستطيع المرء أن يفكر في عدد من المبادئ التي تبدو أساسية لايجاد حل عادل ودائم ، مثل الاقتراع العام للجميع ، وجنوب افريقيا موحدة جغرافيا ، ونظام سياسي ديمقراطي وتعددي مع مشاركة كافية للأقلية ، واحترام حقوق الانسان ، وحماية الاقليات ، وسيادة القانون ، وكفالة ذلك عن طريق سلطة قضائية مستقلة . مثل هذه المبادئ مترابطة ترابطا وثيقا ببعضها بعض . لذلك يعزز كل منها الآخر .

اننا بسياسة المسارات الثلاثة هذه : أولا ، تشجيع عملية التغيير السلمي داخل جنوب افريقيا ، وتقديم المساعدة لضحايا الفصل العنصري والبلدان المجاورة في الجنوب الافريقي ، وثانيا ، زيادة الضغط على حكومة جنوب افريقيا لاجراء تغيير في سياستها واستئصال شأفة الفصل العنصري ، وثالثا ، التطلع إلى مستقبل جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري ، إنما نرغب في أن نسهم اسهاما فعالا في هذه المناقشة ، بأمل واقتناع راسخين بأنه سيتم القضاء على الفصل العنصري قريبا ، وأن كل سكان جنوب افريقيا ، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس ، سيتمكنون من التمتع بكل الحقوق المشروعة والحريات الديمقراطية التي حجت عنهم لوقت طويل .

السيد روشان راوان (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة

أخرى يطرح على الجمعية العامة البند المعنون "سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا". وقد ظلت هذه المسألة تعرض على الأمم المتحدة منذ اللحظة الاولى لنشأة هذه المنظمة . وهي تناقش على نحو مستمر من قبل الجمعية العامة ومجلس الامن ، وسنة تلو الأخرى تعتمد هاتان الهيئتان القرارات التي تعرب عن السخط الشديد الذي يمتلك المجتمع الدولي حيال الطبيعة البغيضة للفصل العنصري ، وتطالب بازالته إزالة كاملة والاستعاضة عنه بنظام حر ديمقراطي لا عنصري .

ومع ذلك ، مازالت سياسة الفصل العنصري اللإنسانية الشائنة قائمة تواجهه الإنسانية باعتبارها أصرخ مثال على اقرار الشر بالسكوت عنه . وهذا ليس كل شيء . فبالرغم من إدانة الجنس البشري بأسره للنظام الذي تنتهجه برييتوريا في جنوب افريقيا ، استطاع هذا النظام أن يحظى بما هو أكثر من مجرد البقاء . فعلى أقل تقدير ، اكتسب ذلك النظام طابعا أكثر شمولا وأضاف جانبا أشد فظاظة لطبيعته المشؤومة أصلا ، وأصبح طابعه اللإنساني والشيطاني أكثر وضوحا . فقد أصبح عماء الفصل العنصري كاملا وعدم احساسه بأبسط متطلبات الإنسانية شاملا ، بحيث لا يتترك للكرامة الإنسانية والقيم الإنسانية مجالا لتأكيد وجودهما حتى في أبسط أشكالهما البدائية والاولية .

وخلال العام الذي تلى دورة الجمعية العامة الحادية والأربعين ، لم يواصل نظام بريتوريا تحدي أوامر جمعية الأمم هذه فحسب ، ولكنه تحدى أيضا نداء الضمير الانساني نفسه . فقد استمر قمعه للأغلبية المكونة من السود وغيرهم من غير البيض من سكان جنوب افريقيا بوحشية فاقت حتى سجله البغيض السابق . ففي ظل قوانين حالة الطوارئ الجائرة ، حُوت قوات الشرطة والجيش في جنوب افريقيا ، المعروفة بسوء سمعتها نتيجة لتجاهلها التام لحقوق الانسان والكرامة الانسانية ، السلطة للسيطرة التامة لا على حرية الأغلبية المؤلفة من السود وغيرهم من غير البيض فحسب ، بل على حياة هذه الأغلبية أيضا ، فمضت تعمل القتل بعشوائية ووحشية دون عقاب ودون ضوابط قانونية . ولم توفر موجة القمع والقتل حتى أرواح النساء والأطفال ، في ظل ظروف لا تسيطر فيها قوات الشرطة والجيش فحسب بل ان مجموعات الامن الاهلية أخذت تجوب مدن السود وكأنها ملائكة الموت .

إن سياسة البانتوستانات مستمرة أيضا دون إعاقة . وتستهدف تلك السياسة حصر الأغلبية السوداء من سكان البلد في أقل من ٣٠ في المائة من مساحة البلد ، وتتألف تلك المساحة بصورة أساسية من أراضٍ جدياء غير منتجة ، مما يبقي هذه الأغلبية معتمدة اقتصاديا على الأقلية البيضاء الى الأبد . وتستهدف تلك السياسة أيضا حرمان الأغلبية السوداء من حقها في المواطنة في بلدها . إن التشريد القسري والوحشي لمئات الآلاف من الناس هو احدى النتائج المؤسفة لتلك السياسة .

وقد اتاحت لنا فرصة التعبير عن وجهات نظرنا إزاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب نظام بريتوريا . إلا أنه يجدر التشديد هنا على أن المسألة فسي ناميبيا ليست مسألة استعمارية كلاسيكية فقط ، إذ أن بريتوريا وسعت من سياسة الفصل العنصري البغيضة التي تنتهجها لتشمل ناميبيا أيضا . وهكذا اقترنت في ناميبيا الطبيعة القمعية المتأصلة للاستعمار بطبيعة الفصل العنصري الوحشية للإنسانية . وطبقت سياسة البانتوستانات في ناميبيا أيضا ، مما جعل الجزء الأفضل من أراضي ناميبيا مقصورا على المحتلين البيض وحدهم .

كما شكل نظام بريتوريا تهديدا خطيرا على السلم والامن في الجنوب الافريقي .
إن أعمال زعزعة الاستقرار والعدوان الصارخ التي يرتكبها ضد دول خط المواجهة ،
لاسيما ضد أنغولا ، تستحق أن تدان بأقوى العبارات .

أجل ، إن الفصل العنصري بوجهه القبيح اللاإنساني لا يزال قائما . لقد أصبحت
بريتوريا أشد قمعا وقسوة ، واتخذت المساة في جنوب افريقيا أبعادا جديدة . واستمر
هذا الوضع المؤسف نظرا لأن الأرباح الهائلة ، التي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل نظام
استغلالي كنظام الفصل العنصري ، يسرت على الشركات المتعددة الجنسيات التعاون مع
بريتوريا وبذلك أصبحت متآمرة معها في جرائمها ضد الانسانية ؛ ولأن بلدانا امبريالية
معينة ، لاسيما الولايات المتحدة ، وجدت أن بوسعها أن تُبقي على علاقاتها مع
بريتوريا ؛ ولأن مجلس الامن أخفق في تطبيق جزاءات شاملة وملزمة ، بموجب ميثاق الأمم
المتحدة ، ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، فإن الثغرات
في قرارات هذه المنظمة كانت واسعة إلى حد أتاح للنظام البقاء حتى الآن .

إلا أن هذا النظام لا يمكن أن يبقى قائما الى الابد . لا يمكن أن يبقى قائما
إلى الابد لسبب بسيط هو أنه عاجلا أم آجلا لابد وأن يجد نفسه ممرغا في وحل الجريمة
والإثم نتيجة لما ارتكبه يدها في جنوب افريقيا . والأهم من ذلك ، أنه لن يبقى
قائما لان أبناء وبنات جنوب افريقيا - بل حتى أطفالها - هبوا للدفاع عن حقوقهم
المشروعة ، حقوق الانسان والكرامة .

وكلما تمادت بريتوريا في اللجوء إلى القمع ، زاد تصميم سكان جنوب
افريقيا ، تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، على إزالة الفصل العنصري . لقد
عقدوا العزم على إزالة الفصل العنصري لأنه على الرغم من الذرائع التي يسوقها من
يحاولون التماس الاعذار لذلك النظام ، فإن نظام الفصل العنصري لا مجال لاصلاحه أو
تصحيحه . ووجهها لوجه أمام طبيعته اللاإنسانية على الاطلاق ، بدأ شعب جنوب افريقيا
حركة تحرره ، التي يوحدتها نبل قضيته ، لاستئصال هذه الظاهرة البغيضة من على وجه
البسيطة . اننا نحيا شجاعتهم وتصميمهم ونعبّر عن تضامننا التام معهم وتأيدنا
لقضيتهم المشرفة .

إلا أنه يتعين علينا أن نذكر أنفسنا دائما بأن النضال البطولي ، السذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ، يخاض بثمن باهظ يتمثل في الدم البشري والدموع والأسى الذي لا يوصف . واننا ملزمون بأن نفعل كل ما في وسعنا لتقصير أمد هذه المأساة . ان المطلوب منا هو رفع لواء مبادئنا الخلقية ، والتمسك بثبات بمواقفنا الساخطة تماما ، بلا رجعة ، على نظام الفصل العنصري . إن هذا سيمكننا جميعا من اعتماد وتطبيق تدابير ذات شأن ، تسهم اسهاما ايجابيا في إزالة ظاهرة الفصل العنصري البغيضة .

السيد كورهورنين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم تتحسن

الحالة في جنوب افريقيا منذ مناقشتنا لها أثناء دورة الجمعية العامة الحادية والاربعين . فالصراع بين حكومة جنوب افريقيا وأغلبية سكانها لا يزال مستمرا ، مسببا معاناة كبيرة للشعب . إلا أن حكومة الاقلية لم تتمكن من إخضاع الاغلبية المضطهدة تحت حكم الفصل العنصري . إن حقيقة استمرار حالة الطوارئ في جنوب افريقيا بأسرها يثبت ذلك . والتدابير القمعية ليست الطريق الصحيح لحل مشاكل مجتمع جنوب افريقيا . إن الغاء الفصل العنصري ، بالاضافة إلى الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية لجميع سكان جنوب افريقيا ، هو وحده الذي يوفر الأساس لتحول سلمي وديمقراطي في مجتمع جنوب افريقيا .

ويمكن للمرء أيضا أن يلمح سمات ايجابية في التطور الراهن . ونلاحظ بعض الدلائل على أن الاهتمام المشترك لمختلف فئات شعب جنوب افريقيا أخذ في الظهور لبدء حوار حول مشاكل البلد المعقدة . وللتمثيل على هذا الاهتمام أشير الى الاجتماع السذي عقد بين بعض أعضاء المجتمع الافريكاني والمؤتمر الوطني الافريقي في داكار في الصيف الماضي . إلا أنه ينبغي الارتقاء بهذا الحوار إلى حوار سياسي فعال بين حكومة جنوب افريقيا وشتى المجموعات الوطنية .

لقد اطلقت حكومة جنوب افريقيا مؤخرا سراح السيد غوفان أ . مبيكي ، وهو أحد قادة المؤتمر الوطني الافريقي المحظور ، بعد سجن دام ٢٢ عاما . إن حكومة بلدي ترحب بهذا الاجراء وتأمل أن يتبع باطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين .

إذ أن هذا بدوره سيساعد على فتح الطريق أمام مفاوضات بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي .

لقد عملت فنلندا ، في تعاون وثيق مع بلدان الشمال الاخرى ، ضمن إطار الامم المتحدة لاستئصال النظام العنصري من جنوب افريقيا ولنقل السلطة في البلاد الى حكومة تنتخب بحرية . اننا مقتنعون أن أفضل طريقة للتأثير على حكومة جنوب افريقيا هي اتخاذ المجتمع الدولي تدابير مشتركة وجماعية .

وإن رأي حكومة فنلندا الثابت هو أن الجزاءات الالزامية المفروضة من قبل مجلس الامن ، وفقا للفصل السابع من الميثاق ، هي أكثر الآليات فعالية لإحداث تغيير سلمي في جنوب افريقيا . إن الفاء الفصل العنصري ، بالإضافة الى الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية لجميع سكان جنوب افريقيا ، هو وحده الذي يوفر الأساس لتحول سلمي وديمقراطي في مجتمع جنوب افريقيا .

وريشما يتم فرض جزاءات الزامية فإن فنلندا بالاشتراك مع دول الشمال الاخرى قد ألزمت نفسها بتكثيف عملها لاتخاذ قرارات بأسرع ما يمكن بشأن اتخاذ اجراءات فعالة من جانب مجلس الامن . ولقد حثت فنلندا بقوة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الذين حالوا دون فرض الجزاءات عن طريق التهديد بممارسة حق النقض (الفيتو) على إعادة النظر مليا في مواقفهم .

إن قرارات مجلس الامن والجمعية العامة بشأن اتخاذ عمل دولي متضافر بغية استئصال شافة الفصل العنصري هي اسي صلبة وعملية لاتخاذ اجراء دولي مشترك ضد الفصل العنصري . وينبغي تنفيذها من جانب كل البلدان لاسيما المتاجرين الرئيسيين مع جنوب افريقيا .

لقد نفذت بلدان الشمال كل توصيات الامم المتحدة الاتفة الذكر وتجاوزتها . وفي هذه السنة حظرت بلدان الشمال بمقتضى القانون العلاقات التجارية كافة مع جنوب افريقيا . وتوقفت التجارة بين فنلندا وجنوب افريقيا .

وتشمل الاجراءات الاخرى التي اتخذتها حكومة فنلندا تشديد القيود على منح التأشيرات لمواطني جنوب افريقيا ، وزيادة الحد من الروابط الرياضية والثقافية ، وفرض حظر على مشاريع التكنولوجيا النووية ، وزيادة المعونة الانسانية المقدمة إلى لاجئي جنوب افريقيا وحركات التحرير وضحايا الاضطهاد العنصري ، وزيادة المعونة المقدمة إلى بلدان مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي . ولقد وسعت الحكومة الفنلندية توسيعا كبيرا تعاونها مع أعضاء مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي بغية مساعدة بلدان المنطقة على زيادة قوتها الاقتصادية وتقليل اعتمادها على جنوب افريقيا . ويذهب ثلث المساعدة الانمائية الفنلندية المباشرة إلى دول مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي .

ان المجتمع الدولي تقع على عاتقه مسؤولية خاصة في زيادة دعمه الأدبي والمادي لضحايا الفصل العنصري . وتتمثل احدى النقاط الرئيسية فيما يتعلق بالتعاون الذي يتوسع بسرعة مع الدول المجاورة ودول خط المواجهة في اطار مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي في زيادة قوتها الاقتصادية وتقليل اعتمادها على جنوب

افريقيا . وإذا كانت جنوب افريقيا تلجأ إلى القيام بأية أعمال انتقامية ضد البلدان المجاورة لها فإن مسؤولية اتخاذ الخطوات اللازمة بغية تخفيف وطأة آثارها تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره . ان الحجة بأن الجزاءات قد تسبب الصعوبات للسود في جنوب افريقيا وفي ناميبيا ودول خط المواجهة أيضا لا ينبغي قبولها بوصفها ذريعة لعدم القيام بعمل .

إن فنلندا تمنح كامل تأييدها لصندوق الأمم المتحدة للجنوب الافريقي وهي بالاشتراك مع بلدان الشمال الاخرى من المساهمين الرئيسيين فيه . فضلا عن ذلك فإننا نقدم مباشرة مساعدة انسانية كبيرة إلى حركتي التحرير وهما المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

السيد ماكلين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي

أول فرصة تسنح لي لمخاطبة الجمعية العامة منذ الوفاة المفاجئة لرئيس النيجر الراحل أود بادئ ذي بدء أن أشيد بذكرى اللواء كونتشي وأن أقدم خالص تعازي الحكومة الكندية وشعبها إلى حكومة وشعب النيجر .

هذا هو اليوم الرابع الذي نتناول فيه موضوع الفصل العنصري أثناء هذه الدورة للجمعية العامة . لقد اعتليت هذه المنصة منذ عام ، وحقيقة الأمر أن غالبيتنا لا يعالجون هذه القضية طوال أيام ولا طوال سنوات بل طوال عقود وفي حالات كثيرة طوال العمر . وقد يتساءل البعض لماذا نعاود الكرة مرة أخرى ؟ أليس ثمة موضوعات أكثر إلحاحا بالنسبة للجمعية العامة ؟ أليس ثمة استعمال أكثر فعالية لمواهب ممثلي الحكومات الموجودين ومواردهم ؟

إسمحوا لي أن أؤكد لماذا نعمل هذا مرارا وتكرارا . دعوني أؤكد لماذا يجب أن يستمر هذا الصوت الواحد ، على الأقل ليس في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به . يجب ألا يتوقف لأنه يحدث بعض التأثير . ان مسألة الفصل العنصري في جوهرها مسألة متعلقة بالإنسانية . إنها مسألة العنصرية المتجلبية بجلباب فاضح . إنها عنصرية تجرد من الإنسانية . وهي عنصرية تزعزع الاستقرار . وهي عنصرية تشير ، عن حق ، الحنق الشديد لهذه الهيئة والرأي العام العالمي .

ولقد صور مؤتمر هراري عواقب الفصل العنصري المترتبة على أهم موارد الأمة ، أطفالها . واسمحووا لي أن استشهد بفقرة من موجز المداولات :

"إن واقع الفصل العنصري المؤلم يضمن أن يسيطر على الأطفال السود الخوف والحرمان والاستغلال عن طريق تطبيق قوانين وممارسات تتسبب في الجوع وسوء التغذية وارتفاع معدل الوفيات لدى الأطفال والأمراض المزمنة والامية . لقد ضمن الفصل العنصري تحويل الأطفال السود إلى لاجئين داخليين للفصل العنصري ، محرومين من حق الحركة الحرة ومعرضين للطرد دون الاحساس بأمن المنزل ومحرومين من حياة الأسرة" .

يجب علينا أن نبقي على هذه القضية حية هنا في الجمعية العامة تماما كما فعلنا في مجلس الأمن . لقد عملت كندا مع بلدان أخرى في نطاق البلدان الناطقة بالفرنسية وبلدان الكومنولث لضمان الابقاء على الضغط المفروض على جنوب افريقيا . وسواصل الاصرار على تناول هذه القضية .

إلا أن الموضوع يتم بأهمية خاصة بالنسبة لنا هنا . إن الأمين العام فسي تقريره السنوي الذي قدمه إلى هذه الهيئة قد حذر من أن سيامة الفصل العنصري وممارساته ستسفر عن مأساة انسانية ذات أبعاد هائلة ما لم يتخذ اجراء في الوقت المناسبة لمنعها . لهذا السبب فإننا جميعا نعتلي هذا المنبر . إننا نفعل ذلك لنرسل إشارة واضحة إلى بريتوريا . نفعله لنؤيد دعوة الأمين العام لاتخاذ اجراء متضافر من جانب المجتمع الدولي لضمان زوال الفصل العنصري . نفعله لنبدي التضامن مع من يعانون في ظل الفصل العنصري .

لقد تشرفت كندا باستضافة اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في فانكوفر في الشهر الماضي حيث تركز الاهتمام مرة أخرى على الحالة في الجنوب الافريقي . وإسمحووا لي أن استغرق برهة لاتشاطر مع الزملاء بعض ما جاء في ذلك الاجتماع الذي حضرته بوصفي عضوا في الوفد المضيف . إن رؤساء الحكومات إذ استعرضوا التطورات في تلك المنطقة

منذ اجتماعهم الأخير في ناماوا عام ١٩٨٥ فقد أحزنهم وأشار غضبهم تفاقم الازمة التي ولدها الفصل العنصري في المنطقة تفاقما خطيرا . ولمم قادة الكومنولث بأن التضحيات التي لا تطاق لا تزال تفرض على جيران جنوب افريقيا بشأن قضية تهم كل البلدان والشعوب ليس فقط هذه الجمهورية . وطلب القادة مرة أخرى إلى حكومة جنوب افريقيا ان تقبل فكرة التفاوض التي عرضها فريق الشخصيات البارزة . بطبيعة الحال إن هذه الفكرة كانت قد رفضت رفضا فظا في أيار/مايو ١٩٨٦ حين هاجمت جنوب افريقيا بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي .

وعندما بلورنا ردنا في فانكوفر على الفصل العنصري ، والمعاناة اليائسة لجيران جنوب افريقيا في الوثيقة المعممة تحت الرمز A/41/677 ، ركزنا في ذلك المختل على أربعة مجالات رئيسية : أولا ، الجزاءات ؛ ثانيا ، المعونة الى دول خط المواجهة ؛ ثالثا ، الطرق التي تتيح لنا الوصول داخل جنوب افريقيا لمعونة ضحايا وخصوم الفصل العنصري ؛ رابعا ، وسائل تشجيع الحوار .

وقد وافقت كندا مع أعضاء الكمنولث على أن الجزاءات الاقتصادية وغيرها لها اثر ملموس على جنوب افريقيا ، مؤكداين أن تطبيقها على نحو أوسع وأحكم وأكثر ينبغي أن يظل جانبا أساسيا من رد المجتمع الدولي على الفصل العنصري . وقد التزمت بلدان الكمنولث أيضا بكفالة تطبيق برنامج عالمي للجزاءات على نحو أكثر تناسقا . ولا بد أن يشمل هذا التدابير التي اعتمدها معظم بلدان الكمنولث وبلدان كثيرة أخرى .

وقد أدرك قادة الكمنولث الحاجة الماسة لدعم بلدان المنطقة في مقاومتها لأعمال زعزعة الاستقرار . وكما نعلم من مناقشتنا هذه فإن زعزعة الاستقرار تقوض الجهود الانمائية لدول خط المواجهة مما يطيل أمد اعتمادها على جنوب افريقيا . وأقتبس هنا من بيان زعماء الكمنولث :

"لا يتجزأ من دعمها للكفاح ضد الفصل العنصري . ولكن هذه المساعدة ظلت موجهة بصورة رئيسية حتى الآن صوب الجهود المبذولة لتقليل الاعتماد على جنوب افريقيا . وفي وجه الحملة المنظمة الرامية الى تقويض اقتصادات هذه البلدان ينبغي أن ينظر الكمنولث بالذات ، من منظور أوسع الى احتياجات المنطقة وأن يشجع المجتمع الأوسع على أن يشاركه هذه النظرة . والمساعدة مطلوبة من أجل النهوض بفك ارتباط تلك البلدان باقتصاد جنوب افريقيا ومن أجل توفير الأمن لها في وجه عدوان جنوب افريقيا . (A/42/677) ، المرفق الثاني ، الفقرة ١٤)

وتحقيقاً لذلك وافق زعماء الكمنولث على بدء برنامج معزز للمساعدة يتفق وأهداف مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، على أن يوجه اهتمام خاص لاصلاح وحماية سكة حديد لمبوبو وميناء ماپوتو في موزامبيق .

ووافق جميع أعضاء الكمنولث على ضرورة تقديم المزيد من المساعدات لضحايا الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا . ومن الجوانب المهمة المعونة الانسانية والقانونية المقدمة للمعتقلين السياسيين وعائلاتهم . وقد اتفق أيضا على مساعدات انمائية اقتصادية واجتماعية في مجالات كالتعليم . كما أن جميع الاعضاء اتفقوا على أن تلتزم الكمنولث بفرص تشجيع حوار داخلي حقيقي ، كما أنها سترد على دعاية جنوب افريقيا ببرامج إعلامية تعوض الرقابة المفروضة هذا العام على وسائل الإعلام .

وكما يلاحظ التقرير ، ففي سبيل تحقيق هذه الغايات تقرر تشكيل لجنة من وزراء الخارجية مؤلفة من استراليا والهند وغيانا ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وكندا كي تجتمع دوريا لحين انعقاد اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث في كوالالمبور عام ١٩٨٩ . ووافق وزير خارجية كندا الرايت أونورايل جوكلاك على ترأس اللجنة ، وأعلن بالأمس في مجلس العموم في أوتوا أن أول اجتماع لها سيعقد في أوائل شباط/فبراير في لوساكا .

وسوف تنظر هذه اللجنة في وسائل توسيع وتكثيف برنامج التدابير الاقتصادية المطروح بالفعل بما في ذلك دراسة ما آل إليه إحباط الجزاءات ، مع دراسات عن أثر الجزاءات وعن العلاقات المالية لجنوب افريقيا . وستولي اللجنة أيضا أسبقية لتشجيع ومساعدة مناهضي الفصل العنصري ، ومواجهة آثار الرقابة والدعاية . وأخيرا ستكثري جانباً كبيراً من وقتها لتلمس الطرق الفعالة لمساعدة دول خط المواجهة على تنمية نفسها بغير اعتماد على جنوب افريقيا وعلى مواجهة جهود زعزعة الاستقرار .

وترى كندا من جانبها ضرورة مواصلة المجتمع الدولي بأسره التدليل لجنوب افريقيا بوضوح على أن نظام الفصل العنصري لا يطاق . وفيما اضطر الرئيس بوتنا نفسه الى وصف الفصل العنصري بأنه "عفا عليه الزمن" ، فمن أمف أن الاملاحات لم تمس بعد

الهيكل الأساسي للفصل العنصري حيث لا يزال العرق على صعيد سكان جنوب افريقيا هو الذي يحدد أين يعيش المرء ويعمل ، وهو الذي يرسم حدود الفرص الاقتصادية والاجتماعية ، بل ويقرر أن تظل غالبية السكان محرومة من حقوق الانسان .

وبدون تغيير جذري لا يمكن لجنوب افريقيا أن تتوقع بناء علاقات طبيعية مع بقية العالم . ونحن ندرك أن معظم البلدان الممثلة هنا قد اتخذت اجراءات تبين بصورة ملموسة موقفها من الفصل العنصري . وقد نفذ بلدي تنفيذًا كاملاً ، من جانبه ، التدابير التي اتفق عليها رؤساء حكومات الكمنولث وأعيد التأكيد عليها في اجتماعهم في فانكوفر في الشهر الماضي . ومن الواضح أن الضغط الدولي بدأ يصبح ملموساً . فالجزاء الاقتصادية تزيد كلفة الابقاء على الفصل العنصري ، وثمة ما يدل على أن دواء الأعمال في جنوب افريقيا تأخذ الجزاءات الاقتصادية على محمل الجد ، وتضغط على حكومتها للاستجابة بإدخال تغييرات كبيرة تأمل معها في تخفيف التوتر الدولي .

وتدل الجزاءات الدولية على ما تشعر به الشعوب في كل مكان من سخط على الفصل العنصري . على أن الآثار الرئيسية للجزاءات هي في صميمها آثار نفسية وسياسية ومعنوية . إنها تدلل لخصوم الفصل العنصري على أنهم لا يقفون وحدهم ، وأن العالم كله يشاركهم قضيتهم ، وأن هناك أساساً للأمل . وفي الجزاءات تذكرة لمن يحاولون إدامة الفصل العنصري ، بأن مبادئ الحقوق والحريات التي يستند اليها السلوك المتحضر للبشر لا يمكن أن تبرر قط ممارسة الفصل العنصري .

وفضلاً عن ذلك ، فنحن نرى ما يدل على أن حكومة بريتوريا بدأت تستشعر آثار الضغط من داخل وخارج افريقيا . وهناك أعداد متزايدة من أفراد البيض تتقبل حتمية التغيير ، حيث يزداد استعدادهم لاتخاذ مبادرات ترمي الى الحوار . ومن أمثلة ذلك اجتماع داکار الذي نظمه معهد البديل الديمقراطي في جنوب افريقيا على نحو ما ذكر زميلنا الفنلندي منذ لحظات . وعلى المجتمع الدولي أن يساعد على استمرار هذه العملية .

ويجب على حكومة جنوب افريقيا ان تدرك حتمية التغيير هناك قبل ان يمضي الوقت ، وان تتفاوض مع القادة الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا لا ان تنتقي منهم مَنْ تُطبق وجوده عبر المائدة . وتشارك كندا في الترحيب ببادرة قيام الحكومة ، مؤخرا ، بإطلاق سراح غوفان مبيكي ، زعيم المؤتمر الوطني الافريقي ، وعليها ألا تتوقف عند هذه النقطة ، فهل سيسمح للسيد مبيكي بالسفر والتكلم هنا في الامم المتحدة وبقيّة العالم ؟ وهل سيفرج عن نيلسون مانديلا وبقيّة السجناء والمعتقلين السياسيين ؟ ومتى يفرج عن الأطفال المحتجزين في مجون جنوب افريقيا .

لا يمكن اجراء مفاوضات مع قادة لايزالون رهن الاعتقال ، ولا مفاوضات بينمما لايزال آلاف من أبناء جنوب افريقيا محتجزين بسبب معارضتهم الفصل العنصري . إن الثقل التاريخي والأدبي للزعماء الذين يعانون حاليا في مجون جنوب افريقيا أثنى من أن يضع اذا ما كان الهدف هو تلافى حمامات الدم .

ومرة أخرى ، خلال الأسبوع الماضي ، شهدنا دليلا مأسويا جديدا على ما تقوم به جنوب افريقيا من أنشطة لا هودة فيها لزعة الاستقرار في المنطقة . وقد أدانت كندا مرارا غارات جنوب افريقيا على أراضي البلدان المجاورة . بل إننا قد علمنا لهشتنا البالغة أن رئيس جنوب افريقيا نفسه قام بزيارة لقواته في جنوب أنغولا ، وهو دليل جديد على الانتهاك المارخ للسلامة الاقليمية لدولة مجاورة . وتقدم جنوب افريقيا تدابيرها على أنها دفاع عن العالم الديمقراطي ضد السيطرة الشيوعية . وهذا هراء ، لاننا نعلم جميعا أن المشكلة الرئيسية في جنوب افريقيا هي الفصل العنصري ، الذي لا يمكن تبريره مطلقا على أساس قيم ديمقراطية .

ولقد أعلن بوتوا أن هجمات جنوب افريقيا ضد أنغولا قد شنت من أرض ناميبيا المحتلة احتلالا غير مشروع ، والتي حرم أفراد شعبها ، مثل أغلبية سكان جنوب افريقيا من حقوقهم الانسانية والسياسية الاساسية . ونحن ندين بشكل قاطع قمع الشعب الناميبى من جانب قوات الاحتلال لجنوب افريقيا .

إن ازدياد جنوب افريقيا لمطالب المجتمع الدولي يظهر في تكتيكات التعويق المطولة ، ويظهر في الاحتلال العسكري القمعي في ناميبيا ، ويظهر في استخدام ناميبيا قاعدة للأعمال العسكرية ضد جيرانها ، ويظهر في إنشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة التي تألفت لإحباط ارادة الشعب الناميبى .

وفي شباط/فبراير ، وتحت إلتاح إئتلاف كندي غير حكومي باسم "المشاركة الافريقية الكندية" ، وبوصفي عضوا في البرلمان ، رأيت وفدا فريدا لزيارة موزامبيق ، ممثلا للحكومة ، والكنيسة ، والمنظمات غير الحكومية ، ورجال التعليم وممثل الإعلام . وتجولنا في موزامبيق ، ورأينا رؤية عيان النتائج المدمرة والمرعبة لأنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا في هذه الدولة من دول خط المواجهة . وشاهدنا المذابح البشرية ، وقمنا بتفتيش الجسور وخزانات النفط وخطوط الكهرباء التي دمرت تدميرا كاملا . وزرنا المدارس ، والمراكز الصحية التي تم حرقها على أيدي الريناهو . وقد رأينا الكوارث والأزمات المتراكمة التي عانت منها موزامبيق من جراء الجفاف الشديد الذي اجتاح معظم جنوب شرقي افريقيا ، ثم جاءت

المجاعة التي سببتها الحرب والتي ذهبت بأرواح ربع مليون من سكان موزامبيق .
واليوم ، ونحن نناقش أوضاع هذا الاقليم ، نجد أنه حسب تحليلات الأمم المتحدة ، هناك
عدد يتراوح بين ٢,٥ و ٤ مليون موزامبقي معرضون للموت جوعا بسبب سرطان الفم
العنصري .

دعوني أحيط الجمعية علما بأن ثلاثة أيام قضيناها في مدينة بيبيرا ذكرتنني
بأهمية هذا الميناء والخط الحديدي الواصل إليه بالنسبة لكل من دولتي زمبابوي
وزامبيا الداخليتين ، ولكنني لن أنسى أبدا منظر ٥٠٠ ٠٠٠ شخص حشروا حشرا -
لتأمينهم من هجمات الرينامو - في هذه المدينة الخمرانية التي بنيت لاستيعاب
١٥٠ ٠٠٠ شخص . وفي درجة حرارة بلغت المائة ، عشت مع الجميع بدون كهرباء أو طعام
أو ماء ودون أية مرافق صحية . وذهبت مع الآخرين الى السوق بحفا عن طعام ، والى
المستشفى التي خلت حتى من الادوية الاساسية لمعالجة المرضى والجرحى . وشعرت بالسخط
والإحباط وأنا أرى الطعام على بعد عشرين ميلا في دوتدو ، ولكن ليس هناك من طريق أو
عربات لنقله الى هذه المدينة التي تموت جوعا . أود إبلاغ الجمعية أن زعزعة
الاستقرار قد اكتسبت معنى شخصيا بالنسبة لي وأن للاحصائيات بالنسبة لي وجوها لم
تعرفها من قبل . دعوني أنقل إليكم أن المواطنين الكنديين قد استجابوا ، وبدات
حملة طوارئ مشتركة تضم ١٥ وكالة كندية وطنية . وكما استجابت حكومة كندا بتقديم
المساعدة لتخفيف معاناة الموزامبقيين ، وانضمت مؤخرا جدا الى شركائها في
الكومنولث في فانكوفر لإنشاء صندوق خاص للمساعدة الغذائية لموزامبيق .

ولكن موزامبيق ليست حالة فريدة ، فكل بلدان الاقليم يعاني اقتصادها الانمائي
من نقاط ضعف بدرجات متفاوتة . فجميعها تعتمد على جنوب افريقيا . فالتدمير وزعزعة
الاستقرار الذي لحق بها قضى على أملهم في حياة اقتصادية واجتماعية ممكنة . وقد
تجسدت شواغل كندا فيما يتعلق بهذا الاقليم بالزيارة التي قام بها رئيس الوزراء
السيد ملروني الى دول خط المواجهة في أوائل هذا العام ، وما صاحب هذه الزيارة ذات
المغزى من مناقشات عامة .

وإلى أن يتم إلغاء الفصل العنصري ، فلن يتحقق لأحد في الجنوب الأفريقي الحرية الحقيقية . إن لكل بلد دوره الذي ينبغي أن يقوم به . وفي كلمات الوزير كلارك :

"يتعين على حكومة جنوب أفريقيا وخصوم الفصل العنصري على السواء أن يعلموا أن كندا تنوي الاستمرار في تعبئة مواردها وما لديها من نفوذ لمواصلة الضغط المطرد واستمرار قيادتها للعمل ضد الفصل العنصري وما يولده من عنف" .
الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل السويد الذي يرغب في عرض مشروع القرار A/42/L.36 المعنون "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا" .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض

مشروع القرار A/42/L.36 المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا . وكان الصندوق الاستئماني قد أنشئ منذ عشرين عاما ، والغرض منه إنساني ، وهو توفير المساعدة القانونية والانسانية وغيرها من المساعدات للأشخاص المضطهدين لمعارضتهم الفصل العنصري . وعلى مر السنين لعب الصندوق دورا متزايدا الهامية ، بالإضافة الى أن الصندوق الاستئماني كان شهادة ملموسة على دعم الأمم المتحدة وأعضائها للنضال ضد الفصل العنصري ، ليس بالأقوال وحدها ، بل بالأفعال أيضا .

ومنذ عام ١٩٦٥ أسهم الصندوق بمبلغ يزيد عن ثلاثين مليون دولار لعدة آلاف من الأشخاص المضطهدين بموجب التشريعات القمعية والتمييزية في جنوب أفريقيا وناميبيا . وقد برهنت مناقشات هذا الاسبوع في الجمعية العامة على شواغلنا المشتركة والجادة إزاء القمع الذي لم يسبق له مثيل في جنوب أفريقيا وناميبيا لعدة آلاف من خصوم الفصل العنصري ، بمن فيهم قادة المنظمات الديمقراطية الجماهيرية السياسية غير العنصرية ، وأعضاء نقابات العمال ، وقادة المجتمع المحلي والكنيسة ، والطلاب . ونجد في تقرير الأمين العام عن الصندوق الشواهد الكثيرة على مدى ذلك القمع وعمقه .

وعلى الرغم من القيود الشديدة المفروضة على المحاكم ، فقد استطاع المحامون أن يخففوا كثيرا من عناء المحتجزين السياسيين في ناميبيا وجنوب افريقيا . وفي مئات عديدة من الحالات تم في العام الحالي الافراج عن محتجزين وخففت الاحكام عين آخرين وسمح لمن يعولهم المحتجزون بالوصول اليهم وهلم جرا ، وذلك نتيجة للمساعدة القانونية المقدمة من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني . ولا يخالجنى أدنى شك في أن الدعم المقدم من الصندوق للدعوى المدنية التي تطعن في قوانين الفصل العنصري ، والمساعدة الانسانية المقدمة في تلك الحالات لهما أهمية حاسمة . وهذه الدعوى القضائية لها أهمية حيوية في الدفاع عن حقوق الانسان الاساسية . كما أنها تخدم قضية القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا .

وقد تلقى الصندوق الاستئماني خلال الشهور القليلة الماضية تقارير عديدة عن الحاجة الملحة للغاية الى المزيد من الأموال . ولم تستطع الوكالات المشتركة في هذا العمل أن تواجه بالقدر الضروري التكلفة المتزايدة الارتفاع لدعم الحالات التي يتزايد عددها بشكل كبير .

لذلك ، ندعو بقوة في مشروع القرار هذا الى تقديم تبرعات سخية ومتزايدة الى الصندوق الاستئماني والوكالات التطوعية . ونعرب فيه عن تقديرنا للحكومات والمنظمات التي تبرعت لهذه الأغراض . ويوصفي رئيسا للجنة الامناء ، فاندي أقدر الاستجابة المتمثلة في تبرع عدد كبير من الحكومات للصندوق ، وأنشأ الحكومات التي لم تقدم تبرعاتها بعد بأن تسارع بتقديمها . ولا يمكنني أن أغفل ذكر الحقيقة التي مؤداها أن أربع حكومات تسهم بأكثر من ٧٥ في المائة من ميزانية الصندوق . ويحدوني الامل في الواقع في أن تتمكن البلدان الصناعية المعنية بوجه خاص من التبرع أو زيادة تبرعاتها للصندوق ، كما آمل في أن الكلمات الكثيرة التي قيلت في مناقشة الفصل العنصري والكلمات التي قيلت للتعبير عن التضامن مع المحتجزين والسجناء ضحايا الفصل العنصري سواء هنا أو في محافل أخرى ستترجم الى زيادة في التبرعات التي تقدم الى هذا الصندوق الاستئماني .

وختاماً ، اود بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/42/L.36 أن أعرب عن الامسئل
في أن تعتمد الجمعية العامة بالاجماع ودون تصويت مثلما حدث بالنسبة لمشاريع
القرارات الخاصة بنفس الموضوع في السنوات السابقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠